الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد عمومي

دور سياسة الانفاق العام على الاستثمارات العمومية في الجزائر

دراسة حالة الجزائر (2014/2001)

تحت اشراف الدكتور:

فوزي محيريق

اعداد الطالب:

محمد الطيب ذهب

لجنة المناقشة

علي قابوسة	**أستاذ محاضر بجامعة الوادي**	**رئيسا**
فوزي محيريق	**أستاذ محاضر بجامعة الوادي**	**مشرفا ومقررا**
عبد الجليل شليق	**أستاذ بجامعة الوادي**	**مشرفا مساعدا**
مصعب بالي	**أستاذ بجامعة الوادي**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2015/2014

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

التشكرات

(....رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين...) الآية 19 سورة النمل

بصدق الوفاء والإخلاص أتقدم إلى مشرفي الأستاذ ***الدكتور فوزي محيريق والأستاذ المساعد عبد الجليل شليق*** على نصائحهم القيمة التي مكنتني من إخراج الأطروحة في شكلها النهائي، كما لا يفوتني أن أتقدم إلى السادة أعضاء اللّجنة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها؛

وأتقدم بخالص شكري وعظيم امتناني إلى زوجتي التي كانت الساعد المعين في جميع مراحل إعداد الأطروحة؛

كما نتوجه بالشكر والامتنان إلى جميع الأساتذة وطلبة معهد علوم التسيير وكذا زملائي في العمل.

كما نتقدم بأحر تشكراتنا لعمال المكتبة على مساعدتهم القيمة.

إلى كل من جاهد من اجل رفع راية العلم والمعرفة.

وفي الأخير نسأل المولى عز وجل أن يجعلنا ممن يكثر ذكره ويحفظ أمره وان يغمر قلوبنا بمحبته ويرضى عنا.

أخوكم محمد الطيب

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

الفهرس

الفهرس	الصفحة
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: الانفاق العام أسس ومفاهيم	01
مقدمة الفصل:	02
المبحث الأول: النفقات العامة وتقسيماتها	03
المطلب الأول: مفهوم النفقات العامة	03
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة	06
المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها	08
المطلب الأول: الأسباب الظاهرية	08
المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة	09
المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة	11
المبحث الثالث: حدود زيادة النفقات العامة وآثارها	13
المطلب الأول: محددات زيادة النفقات العامة	13
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	15
خلاصة الفصل الأول	24
الفصل الثاني: الاستثمارات العمومية وعلاقته بسياسة الانفاق العام والنمو الاقتصادي	25
مقدمة الفصل الثاني:	26
المبحث الأول: محاولة تحديد طبيعة الاستثمار	27
المطلب الأول: مفهوم الاستثمار وأهدافه	27
المطلب الثاني: محددات الاستثمار وأهميته الاقتصادية	29
المطلب الثالث: العائد والمخاطر في الاستثمار	31
المبحث الثاني: أدوات وتصنيفات الاستثمار	34
المطلب الأول: أدوات الاستثمار	34

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

المطلب الثاني: تصنيفات الاستثمار	36
المبحث الثالث: الاستثمار العام وعلاقته بالانفاق والنمو	40
المطلب الأول: مفهوم الاستثنارات العمومية	40
المطلب الثاني: آثار المشروعات الاقتصادية	40
المطلب الثالث: مشكلات في تطبيق واستيعاب الاستثمار العام	41
المطلب الرابع: آثار سياسة النفقات العامة على الاستثمار العام	44
المطلب الخامس: مساهمة الاستثمار العام في تشجيع النمو الاقتصادي	45
خلاصة الفصل الثاني	47
الفصل الثالث: دور سياسة الانفاق العام في الاستثمارات العمومية في الجزائر	48
مقدمة الفصل الثالث	49
المبحث الأول: السياسة الانفاقية العامة في الجزائر	50
المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر	50
المطلب الثاني: تطور برامج الانفاق العام المخصصة للاستثمار العمومي	56
المبحث الثاني: اعتمادات الانفاق العام المبرمجة وتأثيرها على النمو الاقتصادي	57
المطلب الأول: برامج الانفاق العام والاعتمادات المخصصة للاستثمار العام	57
المطلب الثاني: تحليل تطور نسبة النمو في القطاعات الاقتصادية بالنظر للاستثمارات المحققة	61
المطلب الثالث: تقييم برامج الانفاق العام وسياسة الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي	64
خلاصة الفصل الثالث	68
خاتمة عامة	70
قائمة المراجع	75

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصل الثالث	
01	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014	53
02	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014	55
03	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2010	56
04	عرض مقومات برامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	58
05	التخصيصات المالية لمشروع دعم النم 2005-2009	59
06	الاغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية	60
07	تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للفترة 1999-2004	61
08	معدل نمو العام ومعدلات النمو القطاعية للفترة 2005-2009	63

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
	الفصل الثالث	
01	تطور نفقات التجهيز للفترة الممتدة 2000-2010	56

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

ملخص:

برامج الإنفاق العام وبالخصوص الإنفاق الاستثماري تعتبر من أهم الأدوات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف الأكثر أهمية لدى الحكومات لتحقيق التوازن الاقتصادي والرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع.

خلصت الدراسة إلى أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر هو متغير وضعيف نظرا لكون أن القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وبالخصوص المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية مما ينتفي وجود مضاعف الإنفاق في حالة هذه القطاعات الحساسة ، بينما يظهر مضاعف الإنفاق فقط على قطاعات الأشغال العمومية وقطاع الخدمات.

Résumé:

L'étude les Programmes de dépenses publiques et les dépenses d'investissement particulier est l'un des outils les plus importants pour contribuer à la croissance économique, ce qui est l'objectif le plus important des gouvernements pour atteindre l'équilibre économique et élever le niveau de bien-être des membres de la société.

L'étude a conclu que l'impact des dépenses publiques sur la croissance économique dans le cas de l'Algérie est variable et faible en raison du fait que les secteurs contribuant à la croissance globale et en particulier des carburants et de l'agriculture, de l'industrie affectée par des facteurs externes, ce qui écarte l'existence de dépenses multiples dans le cas de ces secteurs sensibles, tout en montrant les dépenses seul multiplicateur sur les secteurs Works public et du secteur des services.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

يعتبر تحسين معدلات النمو الاقتصادي هدف أي سياسة اقتصادية كانت ويقصد بمعدل النمو الاقتصادي حجم الناتج الممكن تحقيقه خلال سنة ما باستغلال كافة الموارد المتاحة وكلما كان معدل النمو الاقتصادي مرتفعا كلما دل ذلك على نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة.

ونجد من أهم السياسات الاقتصادية السياستان المالية والنقدية، غير أن السياسة المالية لم يكن لها موقع قوة في الفكر الاقتصادي، إلا بعد ظهور أزمة الكساد الكبير 1929 وما صاحبها من اختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، إذ تحول من مبادئ الفكر النقدي إلى أسس الفكر المالي الذي كان محصلة لأفكار كينز، هذا الأخير نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام واعتبره أهم أدوات السياسة المالية فعالية في تحفيز الطلب الكلي، ما يؤدي لاستجابة مقابلة من جانب العرض فيزيد الناتج القومي وبالتالي النمو الاقتصادي الذي كان على مر السنين محط اهتمام رواد المدارس الاقتصادية، حيث جدوا في تطوير نماذج ونظريات تساهم في تفسيره وتبين أهم الميكانيزمات اللازمة لتحقيقه، بدءا بالمدرسة الكلاسيكية التي أقرت بمحدودية النمو الاقتصادي على المدى البعيد، ذلك لأن الناتج القومي سوف يتزايد بنسبة أقل من تزايد النمو السكاني نتيجة لسريان قانون تناقص الغلة، كما أكد شومبيتر على أهمية التجديد والابتكار وكذا على عنصر التنظيم الذي يقود إلى نتائج باهرة تسمح بدفع عجلة النمو الاقتصادي، أما سولو فقد صاغ نموذج للنمو الاقتصادي في المدى الطويل بإدخال عنصر التطور التكنولوجي وتبيان أثره على زيادة معدل الناتج الحقيقي للفرد وعلى غرار أفكار كينز ظهرت نظريات النمو الداخلي(خاصة نموذج بارو) الذي أكد على أن السياسة العمومية متمثلة في الإنفاق العام وكذا بعض العناصر الأخرى تحدد نسب النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

وباعتبار الاقتصاد الجزائري جزء من هذا المحيط يتأثر بمختلف الهزات والأزمات الحادة فكان لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام للحد ومعالجة هذه الأوضاع وزيادة الناتج الداخلي الخام، وهذا ما برز بوضوح في الآونة الأخيرة، إذ انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة للإنفاق العام في ظل وفرة المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها.

بمعنى أن الانفاق العام هو المتغير التحكمي بيد الدولة الذي تستعمله في كل الظروف والأوقات للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومن بينها النمو الاقتصادي، من هنا ينضح أننا نتحدث عن مفهومين أساسيين وهما الانفاق العام والنمو الاقتصادي هذا الموضوع أسال الحبر عند الكثير من الاقتصاديين وكان محور العديد من الدراسات التي أعطت نتائج متباينة فمنها من أكد على فعالية الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي ومنها من عارض هذه الفكرة، هذا ما جذبنا لمحاولة معرفة أثر الإنفاق العام على الاستثمار المؤدي إلى النمو ولا يتأتى ذلك

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

بمجرد نظرة اقتصادية عامة وإنما يتطلب الأمر دراسة وصفية تحليلية على الاقتصاد الجزائري للتمكن من الإجابة على التساؤل الرئيسي لهذا البحث.

الإشكالية:

كيف تساهم برامج الإنفاق العام في تحريك عجلة الاستثمار العمومي و الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

قبل الإجابة على هذه الإشكالية هناك مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

1- ماذا نقصد بالنفقات العامة وما هي أهم محدداتها في الجزائر ؟

2- هل أدت التوجهات الانفاقية للجزائر إلى تحسين معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة؟

3- ما هو التأثير الذي ولده كلا من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 والمخطط الخماسي للتنمية 2010-2014 على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

للإجابة عن هذه التساؤلات وضعنا الفرضيات التالية:

الفرضيات:

1- تقوم الدولة بالانفاق حسب الموارد المالية المتوفرة لديها، وليس على أساس المتطلبات التي يحتاجها المجتمع.

2- هناك تحسن كبير في معدلات النمو الاقتصادي الناتج عن حجم الإنفاق العام المتجه نحو تشجيع الاستثمار العام في الجزائر.

3- لقد كان لبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو الأثر الكبير في تحسين معدلات النمو الاقتصادي.

دوافع اختيار الموضوع:

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:

-يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي ويبين مستوى التقدم، لذا نجد جل الدول تبحث عن زيادة معدلات نموها ولا يتحقق ذلك إلا بإدراك العوامل المفسرة له ومن بينها الانفاق العام.

-عودة تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي عن طريق الانفاق العام بعد الأزمة المالية الأمر الذي يقودنا لمحاولة معرفة انعكاسات هذا الانفاق على النمو الاقتصادي.

-التوجه الاقتصادي الحالي والسعي الحثيث للجزائر من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي، امتصاص البطالة وتحقيق الإنعاش الاقتصادي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في الاعتبارات التالية:

- أهمية النفقات من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، والمكانة التي تشغلها في الاقتصاد الجزائري.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

- تعتبر مسألة تحقيق النمو الاقتصادي المهمة الأساسية للسلطات الاقتصادية التي تدفعها باستمرار إلى البحث عن سبل زيادته واستمراره.

- يعد النمو الاقتصادي مفتاح تطور المجتمع في كل المجالات فهو مصدر زيادة الدخل،الاستثمار، الاستهلاك والعمالة.

-يلعب الإنفاق الحكومي دورا هاما في الدول النامية ومن بينها الجزائر،إذ يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو.

-توفر موارد مالية ضخمة في الفترة الأخيرة والناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، وهذا ما يتيح للدولة المزيد من الانفاق.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية والتأكد من الفرضيات المقدمة بالإضافة إلى:

-إبراز الإطار النظري للإنفاق العام الاستثمار العمومي.

-بيان أثر الإنفاق العام على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

حدود الدراسة:

تتحدد دراستنا لهذا الموضوع من جانبين: مكاني وزماني، الجانب المكاني يؤدي بنا الى الاهتمام بظاهرة النفقات العامة في الجزائر وأثارها على الاستثمار العام، أما الجانب الزماني للبحث فهو محدد بالفترة (2001-2014) وهي فترة ما بعد الاصلاحات الاقتصادية، وهذا راجع الى أن الاهتمام بترشيد النفقات العامة انطلاق مع انطلاق الاصلاحات الاقتصادية.

المنهج المتبع:

تستدعي طبيعة البحث الاعتماد على المنهج التاريخي،المنهج الوصفي والمنهج التحليلي،حيث نعتمد على المنهج الأول والثاني في إطار التعرض للمفاهيم العامة حول كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والتحاليل المرتبطة بهما، أما المنهج التحليلي فيمكن استخدامه أثناء دراسة تأثير سياسة الإنفاق العام على الاستثمار العام في الجزائر.

أدوات الدراسة:

لقد تم في هذه اعتماد أكثر من منهج، وذلك حسب احتياجات البحث وانسجاما مع ما تقتضيه طبيعة الدراسة حيث تم استخدام المنهج الوصفي، والتاريخي، التحليلي، فاستخدام المنهج الوصفي يظهر من خلال عرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العام والاستثمار، بينما يظهر المنهج التاريخي من خلال التطرق إلى مختلف التطورات التي شهدتها السياسة المالية، أما المنهج التحليلي فيتجلى من خلال تحليل الإشكال والجدول والمعطيات الاقتصادية.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

إضافة إلى ذلك تم الاعتماد على:

-المسح المكتبي لمختلف المراجع التي تم الاعتماد عليها في إعداد الدراسة.

-الاستعانة ببعض المجلات والملتقيات والتقارير التي تناولت جانب من الموضوع.

الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من الدراسات السابقة بأثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي ونذكر منها:

1- دراسة الباحث "طاوش قندوسي"، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر (2012/1970)- جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014 قد بينت النتائج وجود أثر اجمالي موجب على الناتج الداخلي الاجمالي الخام الحقيقي، وان نفقات التسيير هي التي تحفز النمو الاقتصادي الجزاري عكس نفقات التجهيز التي كان لها اثر سلبي على الناتج الداخلي الخام الاجمالي.

2-دراسة الباحث "زكان أحمد" النفقات العمومية و السياسة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه، الجزائر،2003، توصل الى أن الانفاق على البنية التحتية وراس المال البشري له تأثير غير فعال في تعزيز النمو الاقتصادي، ما يدعو الى توجيه الانفاق العام نحو القطاعات المنتجة.

3-دراسة الباحث "بن عناية جلول"، أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2002، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء، الجزائر،2005، حيث حاول التحديد الكمي لأثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مستعملا الاطار التحليلي المنبثق عن معادلة النمو Barro كونها ترتكز على دالة الانتاج Cobb-Douglas فكانت نفقات التسييير ذات اثر ايجابي ونفقات التجهيز اثر سلبي.

محتويات الدراسة:

عالجنا هذا البحث من خلال ثلاثة فصول، ففي الفصل الأول والثاني تعرضنا للجانب النظري للموضوع، أما الفصل الثالث فخصصناه للجانب التطبيقي كما هو موضح فيما يأتي:

الفصل الأول:الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية قمنا بدراسته من خلال ثلاثة مباحث، إذ تطرقنا في المبحث الأول على الإنفاق العام كسياسة اقتصادية وأهم تقسيماته، تم تناولنا في المبحث الثاني ظاهرة تزايد الانفاق العام وأسبابها وترشيدها، لنعالج في المبحث الثالث جمل القواعد والضوابط التي تحد من ظاهرة تزايد الانفاق العام وآثاره الاقتصادية سواء الآثار المباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية كالدخل، الاستهلاك وغيرها أو الآثار غير المباشرة والمتمثلة في أثر المضاعف والمعجل.

الفصل الثاني:قمنا بتحليله من خلال ثلاثة مباحث حيث استعرضنا الاطار المفاهيمي للاستثمار في المبحث الأول فأهم التصنيفات وأدوات الاستثمار في المبحث الثاني لنبرز الاستثمار العام وعلاقته بسياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في المبحث الثالث.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

الفصل الثالث: نتناول فيه دراسة سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة ومدى تأثيرها على الاستثمار العمومي والنمو. حيث نعرض في المبحث الأول السياسة الانفاقية العامة في الجزائر ثم نتطرق الى سياسة الانفاق العام خلال فترة الانعاش الاقتصادي (2014/2001) وانعكاساتها على النمو الاقتصادي وفي المبحث الاخير تطرقنا الى تقييم سياسة برامج الانفاق العام وسياسة الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي.ونختم اخيرا بحثنا بخاتمة نتناول فيها اهم النتائج المتوصل اليها والتوصيات المقترحة.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

مقدمة الفصل الأول:

تعد النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة للقيام بدورها في المجالات الاقتصادية والمالية، حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد.

كما أن تطور دور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات، قد فرض على نظرية النفقات العامة أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها والقواعد التي تحكمها وتتحدد أنواعها وتقسيماتها بالشكل الذي يساعد على إبراز آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

وسنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالإنفاق العام لذا سنتناوله من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: النفقات العامة وتقسيماتها.

المبحث الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها.

المبحث الثالث: حدود زيادة الإنفاق العام وأثاره الاقتصادية.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

المبحث الأول :النفقات العامة وتقسيماتها.

تلعب النفقات العامة دورا هاما وبارزا في النشاط الاقتصادي للدولة، حيث تقوم بإشباع الحاجات العامة عن طريق الإنفاق العام، ومع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية أصبحت النفقات العامة في حالة تزايد مستمر، وأصبحت كأداة ووسيلة تستعملها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي، ولهذا أصبحت النفقات العامة تحتل مكانة هامة وبارزة في اقتصاديات الدول.

المطلب الأول :مفهوم النفقات العامة

بتطور دور الدولة في المجتمع اختلف مفهوم النفقة العامة بانتقال دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ففي ظل الدولة الحارسة كان دورها ينحصر في توفير الأمن والدفاع والعدالة، فكانت النفقات العامة تتميز بالحياد، وكانت موجهة لنشاطات محدودة، ولكن بعد أزمة 1929 دعا الاقتصادي كينز إلى ضرورة تدخل الدولة من أجل إرجاع التوازن للاقتصاد بواسطة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام، وأدى ذلك إلى زيادة التدخل في النشاط الاقتصادي بشكل أدى إلى زيادة النفقات العامة وتعددها وتغير طبيعة دورها ومفهومها.

الفرع الأول :تعريف النفقة العامة

من أهم التعاريف الشائعة للنفقة العامة ما يلي:

"النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا لغرض سداد إحدى الحاجات العامة[1] ."

وتعرف أيضا بأنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام[2]."

وهناك تعريف آخر للنفقة العامة" :فالنفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام، وذلك إشباعا لحاجة عامة[3] ."

ومن التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف الشامل للنفقة العامة، فهي مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة، أو إحدى المؤسسات التابعة لها من أجل إشباع حاجة عامة.

الفرع الثاني :العناصر الأساسية للنفقة العامة (أركانها[4]):

يمكن من التعاريف السابقة أن نستنتج ثلاثة أركان أساسية للنفقة العامة وهي:

---

[1]-محمد الصغير بعلي،" **المالية العامة**"، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003 ، ص 23

[2]-علي لطفي،" **المالية العامة، دراسة تحليلية**"، مكتبة عين شمس، مصر، 1995 ، ص 182

[3]-حامد عبد المجيد دراز،" **مبادئ المالية العامة**"، دار صفاء للنشر، عمان، 1999 ، ص 381

[4]-محمد الدليمي،" **اتجاهات الإنفاق العام**"، مجلة آفاق اقتصادية ، المجلد 24 ،العدد 94 ، الإمارات العربية ، 2003 ، ص 8

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

-النفقة العامة مبلغ نقدي.

-النفقة العامة تدفع بواسطة شخص عام.

-النفقة العامة تهدف إلى إشباع حاجة عامة.

أولا :النفقة العامة مبلغ نقدي

تقوم الدولة بالإنفاق من أجل الحصول على السلع والخدمات الضرورية لتسيير المرافق العامة، وتقوم بالإنفاق للحصول على ما يلزمها من الأموال الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية ،إضافة إلى ذلك تقوم بصرف مبالغ نقدية من أجل منح المساعدات والإعانات المختلفة، وتكون صيغة الإنفاق على شكل نقدي، وذلك لما تحمله هذه الطريقة من مزايا عملية بسبب سهولة تداولها، واستخدامها حسابيا، وجاء اتخاذ النفقة شكلا نقديا نتيجة ، الانتقال من الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، والذي تتم فيه معظم المعاملات والمبادلات بواسطة النقود[1] فيتخذ الإنفاق الحكومي الصورة النقدية مقابل حصول الدولة على السلع والخدمات التي تحتاج إليها.

ثانيا :تدفع النفقة العامة من قبل شخص عام

لكي تكون النفقة عامة يجب أن تصدر عن شخص من أشخاص القانون العام كالدولة، الهيئات العامة الوطنية الإدارة المحلية(الولايات، البلديات)،أو الأشخاص المعنوية الأخرى[2] ،أي أن النفقات التي تصدر عن الأشخاص الطبيعيين لا تعد نفقة عامة حتى ولو كان الهدف منها تحقيق مصلحة عامة كبناء جامعة، ذلك لأن الأموال التي انفقت تعد أموالا خاصة وليست عامة ومنه تعد من قبيل الإنفاق الخاص.

واعتمد الفكر المالي على معيارين للتفريق بين النفقة العامة والخاصة حيث يرتكز المعيار الأول على الجهة التي يصدر عنها الإنفاق العام وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني، بينما يعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة وهو ما يسمى بالمعيار الوظيفي.

ثالثا :الغرض من النفقة تحقيق منفعة عامة

يشترط في النفقة العامة أن تكون موجهة لصالح المجتمع من أجل إشباع حاجاته ورغباته، أي أن الهدف منها هو تحقيق النفع العام أو المصلحة العامة، بحيث لا تعتبر النفقة نفقة عامة تلك التي تهدف إلى إشباع الحاجات الخاصة، أو تحقيق منفعة خاصة، ومن أمثلة النفقات العامة الإنفاق على القضاء والدفاع والتعليم والصحة، فإذا قامت الدولة بإنفاق مبلغ من المال لإنشاء حديقة خاصة لأحد أصحاب السلطة والنفوذ فهذا

[1]-أعاد علي حمود،" **المالية والتشريع المالي**"، كلية القانون بين الحكمة، جامعة بغداد، بدون سنة النشر، ص 32

[2]-محمد الصغير بعلي،يسري ابو العلا،"**المالية العامة**"،دار العلوم للنشر و التوزيع،الجزائر، 2003 ،ص 2

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

المبلغ لا يعتبر بأي شكل من الأشكال نفقة عامة والنفقات العامة تمول من الضرائب والرسوم والقروض بأنواعها المختلفة، والتي يقع عبؤها على جميع الأفراد ومنه يكون من حقهم جميعا الاستفادة من هذه النفقات تماشيا مع مبدأ العدالة ومراعاة الصالح العام[1]، ومنه نلاحظ أن الهدف الأول للنفقة العامة هو إشباع الحاجات العامة والتي تقسم إلى نوعين وهما[2]:

1- الحاجات المستحقة

وهي تلك الحاجات الحديثة الإشباع مثل إشباع حاجات الإسكان والنقل والتعليم، و تتحدد نوعية هذه الخدمات وأهميتها حسب المذهب الاقتصادي والسياسي السائد، إضافة إلى ميول الدولة في التدخل بشكل متزايد في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

2- الحاجات الاجتماعية

هي عبارة عن الحاجات الأساسية التي ترتبط بقيام الدولة بأدائها، مثل إشباع حاجات الدفاع والأمن والقضاء والبنية الأساسية.

ولا بد أيضا من التطرق إلى الفرق بين الحاجات الخاصة والحاجات العامة فيما يلي[3]:

2-1 الحاجات الخاصة

- يكون إشباعها بواسطة السوق .
- يتم تمويلها عن طريق الخواص والأفراد .
- تخضع لمبدأ الاختيار أو التفضيل أو الاستثناء .
- يتفاوت مقدار المنفعة بين المستهلكين لها حسب ما يدفعون لامتلاكها .

2-2 الحاجات العامة

- يقوم القطاع العام بتمويلها .
- يتحصل عليها الفرد دون أن يكون الدفع مباشرا .
- ينتفع بها جميع الأفراد بمستوى واحد وغير متفاوت.

[1]-سوزي عدلي ناشد،" **الوجيز في المالية العامة**"، الدار الجامعية الحديثة للنشر، الإسكندرية، 2000 ، ص 33

[2]-فوزت فرحات،" **المالية العامة والاقتصاد المالي**"، منشورات الحلبي، بيروت، 2003 ، ص 268

[3]-إبراهيم علي عبد الله أنور العجارمة،" **مبادئ المالية العامة**"، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 ، ص 107

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

المطلب الثاني :تقسيمات النفقة العامة

لم تجد مسألة تقسيم النفقات العامة صدى واسع في ظل النظرية التقليدية، وذلك بسبب الطبيعة الموحدة للنفقة العامة ولمحدودية دور الدولة، ولكن مع تطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي تنوعت النفقات العامة، وظهرت الحاجة إلى تقسيم النفقات العامة إلى مجموعات مميزة تحتوي كل منها على النفقات التي تتصف بمميزات مشتركة وفقا لمعايير محددة قائمة على أسس واضحة المعالم.

وفيما يلي أهم تقسيمات النفقات العامة:

الفرع الأول : النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية

أولا - النفقات الحقيقة

هي النفقات التي تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات مثل الرواتب التي تدفع للموظفين للحصول على خدماتهم، وكذلك نفقات شراء مستلزمات المكاتب الحكومية ونفقات المشاريع الاستثمارية[1] .

ثانيا - النفقات التحويلية

هي النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات، بل مجرد نقل القوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى .وتكون على عدة أنواع وحسب الغرض الذي تنفق من أجله وهي[2] :

1-**النفقات التحويلية الاجتماعية :**هي النفقات التي تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع وفئاته، مثل الاعانات التي تمنحها الدولة لذوي الدخل المنخفض أو لأصحاب الأعباء العائلية الكبيرة.

2-**النفقات التحويلية الاقتصادية :**وهي النفقات التي تنفق لتحقيق أهداف اقتصادية خدمة للمصلحة العامة· مثال ذلك دعم بعض الصناعات الوطنية الناشئة أو دعم أسعار بعض السلع الضرورية للمواطنين.

3-**النفقات التحويلية المالية :**هي النفقات التي تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاطها المالي ومن أهم صورها فوائد الدين العام، وأقساط استهلاكه السنوية، ان هذا التقسيم قد يبدوا صحيحا ولكنه محل نقد لأنه يعتمد على

[1]-محمد حلمي مراد،" **مالية الدولة**"، كتب دار المعرفة، ص33 .

[2]-سعيد على العبيدي،" **اقتصاديات المالية العامة**" دار دجلة ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، 2011 ، ص64 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

مبدأ التكرار السنوي في الميزانية، في حين تكون فيه ميزانيات بعض الدول تزيد مدتها عن السنة، كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام، ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية.

ونتيجة لذلك فإن النظرية المالية الحديثة قد اتجهت الى التمييز بين نوعين من النفقات[1]، وهما النفقات العادية (الجارية)، وهي تلك اللازمة لتسير المصالح العامة وإشباع حاجياتها، وتشمل هذه النفقات على نفقات التسيير ونفقات التحويلات الاجتماعية، وهذه النفقات لا تساهم في زيادة رؤوس الأموال بصفة مباشرة، والنوع الثاني هو النفقات الرأسمالية أو الاستثمارية، كنفقات البناء والأشغال العمومية، الطرق...الخ، وبذلك فهذه النفقات غير العادية، وهي تساهم في زيادة رؤوس الأموال بصفة مباشرة.

4-نفقات عامة منتجة ونفقات عامة غير منتجة

4-1 **النفقات العامة المنتجة :**هي التي يتوقع من إنفاقها تحقيق إيراد للدولة مثل الانفاق على بناء السكك الحديدية أو المشاريع الاقتصادية المنتجة.

4-2 **النفقات العامة غير المنتجة :**هي التي لا يتوقع من إنفاقها حصول الدولة على إيراد مالي مباشر مثل صيانة الطرق وإعانات البطالة والتحويلات الاجتماعية الأخرى[2] .

[1] -Luc Saïdj, Finances Publiques, Dalloz, 3e édition, Paris, 2000, P :226

[2] -صلاح نجيب العمر،" **اقتصاديات المالية العامة**"، جامعة بغداد، مطبعة العاني، 1982 ، ص 177

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

المبحث الثاني :ظاهرة تزايد النفقات العامة وأسبابها:

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني.

فظاهرة تزايد الإنفاق العام هي من أحد أبرز مميزات المالية العامة في العصر الحديث، فهي مرتبطة بكل القطاعات الاقتصادية، و متلازمة بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فالزيادة في الإنفاق العام ليست بالضرورة أن تتبعه زيادة في المنفعة العامة المترتبة عليه[1]، لقد تزايد حجم الإنفاق في ميزانيات الكثير من الدول بعد الحرب العالمية الثانية فاستمرت دائرة الإنفاق في التوسع، وأدي ذلك إلى زيادة الأعباء المالية للأفراد (ضرائب، رسوم ...) لتغطية النفقات المتزايدة، إن ظاهرة ازدياد الانفاق العام لها أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية.

المطلب الأول: الأسباب الظاهرية

المقصود بالأسباب الظاهرية هي تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم الانفاق عدديا، دون أن يقابله زيادة حقيقية وفعلية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها[2] .

بعبارة أخرى فإن الزيادة الظاهرية هي تلك الزيادة التي لا تقابلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة من خلال مشاريعها وأعمالها، فهي زيادة حسابية رقمية في الانفاق و تتمثل بشكل واضح في انخفاض قيمة النقود و تغيير أساليب المحاسبة الحكومية واتساع إقليم أو مساحة الدولة.

-تدهور قيمة النقود (انخفاض العملة)

يقصد بتدهور قيمة النقود انخفاض وحدة النقد، وهبوط قوتها الضرائبية للحصول على باعة أو خدمة معينة، فعلى الدولة أو الأفراد أن يدفعوا وحدات نقدية أكثر للحصول على المقابل، ويترتب على الانخفاض في العملة الوطنية أن تقوم الدولة بزيادة عدد الوحدات النقدية لكي تحصل على ما تريده من خدمات ومشتريات.

-تغيير أساليب المحاسبة الحكومية (تغيير في وضع الميزانيات والحسابات)

كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ الميزانية الصافية، فلا تسجل النفقات في الميزانية إلا صافي الحساب، أي استترال حصيلة الإيرادات العامة من النفقات العامة.

[1] - ANAS BENSSALAH ZERMRANI, "**les finances publique au maroc**", politique financiere et droit budgétaire, l'Harmattan, Paris, 1998,P17.

[2] - اعاد حمود القيسي،: **المالية العامة والتشريع الضريبي**"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008 ، ص53 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

أما الآن فإن الميزانيات العامة تعد وتحضر طبقا لمبدأ الناتج الإجمالي، الذي تدرج بموجبه كافة نفقات مرافق الدولة وإيراداتها دون إجراء أية مقاصة أو استترال بين النفقات والإيرادات وأدى ذلك إلى تضخم عددي أو رقمي في حجم النفقات العامة المعلنة بصورة ظاهرية وليس إلى زيادة حقيقية في حجم الإنفاق العام.

-زيادة السكان و اتساع مساحة الإقليم:

إن زيادة عدد السكان وتوسع المساحة بضم بعض المناطق الجديدة للدولة عقب الحروب ترتب عليه زيادة ظاهرية في حجم الانفاق العام، فهذه الزيادة في السكان والتوسع في المساحات أدى إلى أعباء جديدة لا تعود بمنافع حقيقية على ساكن الاقليم الأصلي في تحسين مستوى الخدمات المقدمة اليه[1] .

المطلب الثاني: الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة

يقصد بها تلك الزيادة التي تصاحبها زيادة في كمية أو نوعية الخدمات المقدمة من قبل الدولة للفرد أي زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة.

هناك عدة أسباب تؤدي إلى حصول زيادة حقيقية في النفقات العامة منها[2] :

أ- الأسباب الاقتصادية

ومردها يعود إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ومشاركتها فيها والمتمثلة في مسؤولية تحقيق التوزان الاقتصادي، فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أن يترتب على ذلك بالضرورة زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد، إضافة إلى أن التنافس الاقتصادي بين الدول أيا كانت أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمؤسسة الوطنية لتشجيعها على التصدير، أو لتشجيعها على الإنتاج للصمود في وجه المنافسة الأجنبية.

ب- الأسباب الاجتماعية

لقد ساعد نمو الوعي الاجتماعي في الدولة المعاصرة، وانتشار الأفكار الاشتراكية وقوة الطبقة العاملة إلى إحداث مسؤولية جديدة للدولة ألا وهي تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال تحسين توزيع الدخل، وإقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة، من صحة وتعليم وثقافة وإسكان ... ومما لا شك فيه أن تحمل هذه المسؤولية يستدعي إنفاق أموال طائلة لتنفيذ تلك البرامج الاجتماعية[3] .

---

[1]- أعاد حمود القيسي، نفس المرجع، ص54 -55

[2]- سعيد علي العبيدي، مرجع سابق، ص82

[3]- سالكي سعاد،" **دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**"، دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات،2010-2011،ص40.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

ج -الأسباب الادارية

إن حجم الإدارة الحكومية قد توسع بشكل سريع و ذلك بزيادة عدد الوظائف وعدد الموظفين وما صاحبها من ضرورة إيجاد تنظيم إداري جديد يتماشى والتطور الذي حصل في مهام ووظائف الدولة ...كل هذه الأسباب الإدارية أدت إلى زيادة حجم الانفاق الحكومي أمام زيادة الأعباء الإدارية الجديدة للدولة الحديثة.

د -الأسباب السياسية

من أهم الأسباب السياسية التي أدت إلي زيادة النفقات العامة ما يلي:

- انتشار الديمقراطية من خلال الأنظمة البرلمانية أين يتولى ممثلي الشعب الدفاع عن حقوق ومصالح المواطنين، من خلال المطالبة بتحسين مستوى معيشته، وتلبية حاجياته.

- تعدد الأحزاب السياسية وقيام كل حزب خلال فترة حكمة بزيادة الإنفاق العام بغية كسب أصوات الجماهير وتأييدهم.

- العلاقات الدولية :حيث أن انفتاح الدولة على العالم الخارجي يتطلب عدة إجراءات من بينها التمثيل الخارجي والمشاركة في الكثير من المنظمات والهيئات الدولية.

هـ -الأسباب العسكرية

تعد النفقات الحربية من أهم فقرات النفقات الحكومية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بمهمة الدفاع سواء الداخلي أو الخارجي، وتتضمن النفقات العسكرية مرتبات وأجور الموظفين العاملين بذلك السلك وكذا قيمة الآلات والمعدات الحربية ونفقات الصيانة[1] .

و -الأسباب المالية

تتمثل في سهولة لجوء الدولة إلى القروض الداخلية والخارجية وذلك لسداد أي عجز في إيرادات الدولة.

كذلك فإن وجود الفائض في إيرادات الدولة وخاصة من الإيرادات غير المخصصة لقرض معين دفع الحكومات للتوسع في الإنفاق العام.

[1]- سالكي سعاد، "**دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر**"، مرجع سابق، ص42 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة

المقصود بترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

والواقع أن ترشيد النفقات العامة يتطلب الالتزام بالضوابط التالية:[1]

أ- تحديد حجم أمثل للنفقات العامة: أنه ليست من المصلحة تتجه النفقات العامة نحو التزايد بلا حدود، وإنما تقتضي المصلحة بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه (الحجم الأمثل للنفقات العامة) وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

ب-إعداد دراسات الجدوى للمشروعات: تتضمن دراسة الجدوى لأي مشروع على العناصر التالية: التكاليف الاستثمارية، الدراسة التسويقية، خطة التمويل المقترحة، اقتصاديات تشغيل المشروع، ربحية المشروع، الآثار المحتملة للمشروع على البيئة واتساقه مع المجتمع، فرص العمالة التي يخلقها المشروع وآثاره على الادخار وإعادة توزيع الدخل، كذلك الآثار الاجتماعية للمشروع.

ج-الترخيص المسبق من السلطة التشريعية: تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بأنفاقه، يجب أن يكون مسبوق بترخيص من السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات، لأن أعضاء البرلمان أثناء مناقشتهم مشروع الموازنة قد يطالبون الحكومة بإلغاء بعض النفقات أو استبدالها.

د- تجنب الإسراف والتبذير: هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة في كثير من الدول النامية نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة.
- سوء تنظيم الجهاز الحكومي.
- تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة.

[1] -أنظر:- مجدي محمود شهاب، "**الاقتصاد المالي**"، **الدار الجامعية، بيروت**،1988 ، ص ص 73-82.

- علي لطفي ، "**المالية العامة**" ، مرجع سابق ص ص 218، 230.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

- عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات.
- زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال.
- المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي ...الخ.

لا شك أن ترشيد النفقات العامة يتطلب القضاء على جميع أوجه الإسراف والتبذير المذكورة سابقا وغيرها وبالأخص تشديد الرقابة بمختلف أنواعها على النفقات العامة.

من أهم الظواهر الاقتصادية التي استدعت انتباه الاقتصاديين هي ظاهرة تزايد النفقات العامة مع زيادة الدخل الوطني.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

المبحث الثالث :حدود زيادة النفقات العامة وآثارها

هناك الكثير من العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة، فمن المهم معرفة هذه الاعتبارات والتي تعتبر أساس السياسة الانفاقية، من جانب آخر تعتبر ظاهرة تزايد الإنفاق العام من ابرز الظواهر التي اهتم بها علماء المالية العامة والتي تنجم عليها العديد من الآثار الاقتصادية، لذلك خصصنا هذا المطلب لتناول هاتين النقطتين الرئيسيتين:

المطلب الأول :محددات زيادة النفقات العامة

إن حجم الإنفاق العام في أي دولة من الدول تحدده مجموعة من الاعتبارات والتي لها علاقة بالدولة، ومن أبرز هذه الاعتبارات نذكر:

أولا :دور الدولة وتأثيره في حجم الإنفاق

تعتبر العوامل المذهبية من العوامل التي لها دور كبير في إعطاء صورة العمومية للحاجات وما له علاقة باختصاص الدولة، فكلما زاد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية زاد حجم إنفاقها العام، فبتغيير الفلسفة الاقتصادية للدولة يتغير حجم الإنفاق جراء تغير هذه الفلسفة، لذلك لا بد من الإشارة إلى حجم الإنفاق في ظل الدولة الحارسة و في ظل الدولة المتدخلة والدولة المنتجة[1].

ففي ظل الدولة الحارسة والتى تستند إلى أسلوب المالية المحايدة و تنحصر فيها الوظائف الأساسية للدولة في : الأمن، الدفاع، العدالة فحدود الإنفاق العام سوف يقتصر على هذه الوظائف، عليه فدور الدولة يتحدد بالابتعاد عن التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وينحصر دورها فقط في المحافظة على النظام الطبيعي من أمن ودفاع وعدالة، وهو ما ينعكس على السياسة الميزانية للدولة و خصوصا في جانب الإنفاق العام، فيتميز الإنفاق العام في ضوء هذه السياسة بقلته وانخفاض حجمه نتيجة لانحصاره على أوجه محددة.

أما فيما يتعلق بالدولة المتدخلة فهي تؤمن بضرورة استعمال السياسات الضرورية من أجل الوصول إلى التشغيل الكامل والاستقرار والتوازن الاقتصاديين، ومنه يزداد التخصيص المالي للنفقات العامة، فتنوعت النفقات

[1]-عادل أحمد حشيش،" **اقتصاديات المالية العامة**"، مؤسسة الثقافة الجامعية،1983 ، ص184 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

العامة، وأصبحت لا تقتصر على نفقات الدفاع الخارجي والأمن والعدالة، بل تعدت إلى النفقات ذات الطابع الاجتماعي بمختلف أنواعها كالتأمين ضد البطالة والإعانات بمختلف أنواعها، ومن جهة أ خرى ظهرت الكثير من النفقات ذات الطابع الاقتصادي نتيجة الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها الدولة سواء في القطاع الزراعي أو الصناعي أو في جانب الخدمات، كل هذه التغييرات أدت إلى ارتفاع حجم الإنفاق العام.

أما فيما يخص الدولة المنتجة والتي تستند إلى مفهوم الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وهو ماسيزيد من حجم النفقات العامة من اجل تغطية حجم النشاط الاقتصادي المتزايد للدولة المنتجة، ففي هذه الحالة نجد أن الدولة هي التي تقوم بنفسها بمهمة الإنتاج والتوزيع، وهذا ما يستدعي على الدولة امتلاكها لوسائل الإنتاج، وهو ما انعكس على مالية الدولة عموما وعلى النفقات العامة بشكل خاص لأن في هذه الحالة يزداد حجم النفقات العامة من اجل استيعاب النشاط المتصاعد والمتزايد للدولة المنتجة[1] .

ومما سبق يتبين لنا أن دور الدولة يعتبر من الأسباب الرئيسية لتحديد حجم الإنفاق العام فهذا الحجم يختلف باختلاف فلسفة الدولة فيكون الإنفاق العام محدد في ظل دور محدود للدولة ويزداد حجمه باتساع دور الدولة.

ثانيا :النشاط الاقتصادي

تعتبر العوامل الاقتصادية من أبرز العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام، فمستوى النشاط الاقتصادي يخضع للعديد من التقلبات، وذلك وفقا لحركة الدورة الاقتصادية والتي تؤثر في رسم حدود النفقات العامة، فنلاحظ أن مستوى النشاط الاقتصادي يظهر لنا الوضعية الاقتصادية السائدة في الدولة، و بالتالي يمكن ملاحظة العلاقة بين حجم الإنفاق العام وحالة النشاط الاقتصادي من خلال إبراز العلاقة بين النفقات العامة والطلب الفعلي، لأن النفقات العامة تكون ذلك الجزء من الطلب الفعلي الكلي الخاص بطلب الدولة، فالنفقات العامة تؤثر بصورة كبيرة في نسبة هذا الطلب، ففي حالة الركود لا بد للدولة أن تقوم برفع مستوى الطلب الفعلي إلى المستوى المطلوب بواسطة زيادة حجم النفقات العامة في الدولة، و عليه فحجم النفقات العامة يتحدد بتلك النسبة.

ثالثا :العوامل المالية

تعتبر العوامل المالية من أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام، فالإيرادات العامة للدولة هي بمثابة قيد لحجم الإنفاق العام، فالنفقات العامة في جل الأحيان تتحدد بعامل رئيسي وهو قدرة الدولة على الحصول على

[1]-نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي،" **المدخل الحديث في المالية العامة**"، دار المناهج، عمان، 2005 ، ص4 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

الإيرادات العامة، وهو ما يطلق عليها بالمقدرة المالية الوطنية، فهي تبين لنا مدى قدرة الدولة في الحصول على الموارد المالية الضرورية لتغطية نفقاتها العامة، فهذه المقدرة هي التي ترسم حدود الإنفاق العام، فهي تبين السيولة المتاحة للدولة والتي على أساسها يتم وضع حجم النفقات العامة، ويؤثر على المقدرة المالية للدولة عاملين رئيسيين وهما[1] :

1- المقدرة التكليفية الوطنية والتي تستند بالأساس على الحصيلة الضريبية .

2- المقدرة الاقتراضية الوطنية سواء كان الاقتراض من مصادر داخلية أو مصادر خارجية .

وبالتالي لا بد للدولة أن تراعي كل الجوانب المؤثرة في المقدرة التكليفية والمقدرة الاقتراضية لكي تتحصل على أكبر مقدار من الإيرادات المالية لتغطية نفقاتها، وبالتالي نلاحظ أن العوامل المالية من أهم وأبرز العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام.

المطلب الثاني :الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تترتب على النفقات العامة عدة آثار اقتصادية في غاية الأهمية، فاستعمال النفقات العامة يكون من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة وبالتالي الوصول إلى الأثر الذي ترمي إليه، فالهدف من دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة هو التعرف على النتائج الناجمة عن تغير حجم الإنفاق، وهيكله على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، مثل آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني وحجم الاستثمار وحجم التشغيل ومعدلات العمالة.. الخ، ويمكن أن تكون هذه الآثار آثار مباشرة أو غير مباشرة.

أولا :الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

تؤدي الزيادة في النفقات العامة لآثار اقتصادية مباشرة وأهم هذه الآثار ما يلي:

1-أثر النفقات العامة في الإنتاج

تؤثر النفقات العامة في الإنتاج بشكل مباشر لأنها تؤثر في قدرة الأفراد على العمل أو الرغبة فيه من جهة، والادخار والاستثمار من جهة أخرى، بالإضافة إلى تأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج، ويظهر لنا ذلك التأثير من خلال دورها الفعال في زيادة حجم الموارد الاقتصادية، وزيادة درجة تأهيلها وتنظيمها، لأنها تعتبر من أهم العوامل

[1]-نفس المرجع السابق، ص4

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالنفقات العامة تساهم في رفع الطاقة الإنتاجية على حسب اختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق العام، و يمكن إبراز هذه الأوجه فيما يلي[1]:

1-1النفقات الاجتماعية

فهذا النوع من النفقات يعتبر من النفقات التحويلية الاجتماعية والموجهة للخدمات الاجتماعية سواء كانت خدمات التعليم أو خدمات صحية أو خدمات الثقافة، حيث تعمل على زيادة إنتاجية العمل، فالدولة عندما تقوم بالتركيز على الجانب التأهيلي والتدريبي يؤدي ذلك إلى تطوير وزيادة كفاءة وعائد الموارد الاقتصادية وبوجه خاص الموارد الاقتصادية و البشرية، وهو ما يؤثر في المستقبل على نمو وزيادة الإنتاج الوطني.

1-2النفقات العسكرية

لهذا النوع من النفقات تأثيرات مختلفة الجوانب فيمكن لهذا النوع من النفقات أن تؤدي إلى توزيع المزيد من الدخول، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي على أموال الاستهلاك والاستثمار، و تنشيط الإنتاج خصوصا عندما يكون الاقتصاد يعاني من حالة الكساد، ويمكن لهذه النفقات أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج المدني بطريقة غير مباشرة عن طريق مساهمتها في تقديم البحث العلمي والاختراعات التى يمكن أن تستخدم في الإنتاج المدني والسلمي كما يمكن تحويل بعض المصانع العسكرية للإنتاج المدني ،ولكن ما تجدر إليه الإشارة أن هذه الآثار تختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب بنيانها الاقتصادي.

1-3النفقات التحويلية الاقتصادية

يكون تأثير هذا النوع من النفقات الاقتصادية بواسطة توجيه عناصر الإنتاج من قطاع اقتصادي معين إلى قطاع اقتصادي آخر، ويكون الهدف من إعادة التوجيه هو تنمية وتطوير القطاع الذي تم توجيه عناصر الإنتاج إليه ، أو يكون الهدف هو تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق معينة. أما فيما يخص النفقات العامة الرأسمالية تؤدي إلى الزيادة في رأس المال العيني بواسطة إقامة وإنشاء مختلف المشاريع الاقتصادية، فالدولة تقوم بتزويد الاقتصاد الوطني بالخدمات الضرورية للانفتاح مثل الطرق ومد السكك الحديدية...الخ، فهذا النوع من الإنفاق يؤثر على

[1]-أنظر - :عبد المطلب عبد الحميد،" **اقتصاديات المالية العامة**"، الدار الجامعية، القاهرة، 2005 ، ص 198.

- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص ص63 -64.

- محمد شاكر عصفور،" **أصول الموازنة العامة** "،دار المسيرة،عمان، 2008 ،ص3 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

الإنتاج بطريقة مباشرة، وبالتالي نلاحظ مدى أهمية هذا النوع من النفقات العامة ومدى تأثيرها على الإنتاج الوطني خصوصا أن القطاعات الاقتصادية الرئيسية لا يمكن لها أن تقوم بنشاطها دون توفير هذه النفقات الحكومية.

2-أثر النفقات العامة على الاستهلاك

هناك العديد من الجوانب التي يؤثر فيها الإنفاق على الاستهلاك فهي تسهم في زيادة الطلب على الاستهلاك، فالنفقات العامة التي توجه إلى طلب السلع الاستهلاكية تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الاستهلاك، ومن أهم هذه النفقات تلك النفقات الموجهة لتغطية مصاريف المرافق العمومية، فعندما تقوم الدولة بشراء خدمات استهلاكية (الآلات، الأجهزة، المكتبة، الأدوية، لوازم التعليم... الخ)، فهي تزيد من الاستهلاك الوطني عن طريق زيادة الطلب على الاستهلاك. ومن جانب آخر تقوم الدولة بتوزيع الدخول، فتقوم بدفع المرتبات والأجور والمكافآت لعمالها وذلك مقابل ما يقومون به من أعمال، أو تقوم بدفع المنح والمعاشات للمتقاعدين، فالجزء الأكبر من دخول هؤلاء الأفراد يوجه للاستهلاك، وهو ما يرفع من مستواه، و عليه نلاحظ أن هناك نفقات عامة تشكل طلبا مباشرا على السلع والخدمات الاستهلاكية وهو ما يؤثر على الاستهلاك الوطني مثل شراء بعض السلع الاستهلاكية أو شراء الخدمات الاستهلاكية (الخدمات الطبية والثقافية والصحية.. الخ)، أو قد تكون نفقات عامة تقدم كدخول للأفراد توجه جزئيا أو كليا للاستهلاك.

3-أثر الإنفاق العام على الادخار الوطني

تؤثر النفقات العامة بشكل كبير على الادخار الوطني، ويتبين لنا ذلك من خلال ما تولده النفقات العامة المنتجة ذات طابع استثماري من زيادة في الدخل الوطني، وهو ما يبين زيادة القدرة الادخارية للأفراد، ، فزيادة متوسط دخل الفرد سيؤدي إلى زيادة الميل الحدي للادخار، وذلك على حساب الميل الحدي للاستهلاك، بالإضافة أن النفقات العامة الموجهة لدعم أسعار السلع الاستهلاكية تؤدي إلى انخفاض تكاليف شراءها، وهو ما يؤدي إلى زيادة القدرة على الادخار بالنسبة للفرد و المجتمع، فالنفقات العامة المتمثلة في الإعانات العائلية والمعاشات والأجور والمرتبات، والتي تقدم للأفراد مباشرة أو بشكل غير مباشر مثل النفقات التعليمية أو الصحية ...الخ تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد ومنه يرتفع حجم الادخار جراء ارتفاع الجزء الموجه للادخار[1] .

[1]-خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية،" **أسس المالية العامة**"، ط3 ، دار وائل للنشر، عمان، 2007 ، ص9 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

4-أثر النفقات العامة على توزيع الدخل

تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر على نمط توزيع الدخل الوطني عندما تكون موجهة لزيادة القوة الشرائية أو القدرة الإنتاجية لطبقة معينة سواء كان ذلك بمقابل مثل الزيادة في الرواتب والأجور، أو بدون مقابل مثل زيادة الدعم المقدم لأحد السلع الضرورية أو لقطاع من القطاعات الإنتاجية بواسطة المساعدات، فنلاحظ أن توزيع الدخل الوطني بين الطبقات المختلفة يتحدد على أساس مساهمة كل طبقة في الإنتاج ، ومن أهم الركائز الأساسية لتوزيع الدخل الوطني في أسلوب الإنتاج الرأسمالي ما يلي[1]:

- العمل وإنتاجيته .
- حجم الملكية .
- النفوذ السياسي .

فهذه الأسس في التوزيع تؤدي إلى انعدام العدالة ومنه نجد فوارق كبيرة جداً بين طبقات المجتمع.

فالدخل الوطني يتعرض لنوعين من التوزيع وهما:

- التوزيع الأولي أو توزيع الدخل بين المنتجين الذين ساهموا في العملية الإنتاجية ويكون على شكل مكافأة لعوامل الإنتاج (أجور، فوائد، أرباح).
- أما النوع الثاني فيتمثل في إعادة توزيع الدخل الوطني، وهو يعبر عن إعادة توزيع الدخل بين المستهلكين.

وسوف نبين فيما يلي بشيء من التفصيل تأثير النفقات العامة على توزيع وإ عادة توزيع الدخل الوطني:

4-1تأثير النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني

تقوم الدولة في البداية بالتأثير على التوزيع الأولي للدخل، فتحدد سقف الأجور ومعدلات الأرباح والفائدة، ومنه نلاحظ أن الدولة تؤثر في توزيع الدخل بواسطة تدخلها في تحديد الأثمان أو مكافأة عوامل الإنتاج، و يكون ذلك بطريقة مباشرة من خلال تحديد الأجور، تحديد الفائدة، تحديد الإيجارات، وتحديد الأرباح والسماح بتوزيع نسبة منها، أما الطريقة غير المباشرة فتكون من خلال تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة.

[1]-علي كنعان،" **اقتصاديات المال والسياسيين المالية والنقدية**"، دار المعارف، سوريا، بدون سنة النسر، ص1 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

فالإنفاق العام يؤثر على توزيع الدخل الوطني من خلال تأثيره على هيكل توزيع الدخل، فهذا الهيكل يوضح لنا الطريقة التي يتم بها توزيع الدخل بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، كما أشرنا إليه سابقا، ويمكن إظهار أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني من خلال تتبع أثر نوع النفقة العامة، فمثلا نلاحظ في النفقات العامة الحقيقية يكون تأثيرها من خلال التوزيع الأولي للدخل الوطني بالتأثير على الأجور والمرتبات وباقي عناصر الإنتاج في الدولة[1] .

4-2تأثير النفقات على إعادة توزيع الدخل

يتم إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال تغيير الإنفاق العام كما وهيكلا ، وهناك الكثير من العوامل التي تؤثر في هذا التغيير مثل مصادر الإنفاق وطبيعته والوضعية الاقتصادية السائدة في الدولة، فالزيادة في الإنفاق العام الضروري لدعم سلعة ضرورية تؤدي مبدئيا إلى إعادة التوزيع الوطني لصالح الفئة الأكبر في المجتمع النامي، و في كل هذا يشترط أن تكون هذه الزيادة ممولة من خلال الضرائب التصاعدية، أو من خلال استغلال الموارد المعطلة أو عن طريق الإصدار النقدي، وذلك إن كان الاقتصاد في حالة ركود وتوظيف غير كامل.

فالنفقات العامة الحقيقية تؤثر على إعادة توزيع الدخل من خلال الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية، فقيام الدولة بتوفير هذه الخدمات بأسعار رمزية أو بالمجان يؤدي إلى زيادة الدخول الحقيقية للفئات المستفيدة منها أو عندما تقوم الدولة بالإنفاق على الدفاع والأمن الداخلي والقضاء، فيؤثر ذلك على إعادة توزيع الدخل من خلال تأثيرها على المستوى العام للأسعار، فهي تفيد أصحاب الدخول الثابتة، أما إذا أدت إلى ارتفاع

المستوى العام للأسعار، فيؤدي ذلك إلى إعادة توزيع الدخل لأصحاب المتغيرة على حساب الدخول الثابتة، وهي الحالة الشائعة الحدوث في مرحلة التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، أما فيما يخص تأثير النفقات التحويلية فنلاحظه من خلال[2]:

- تؤثر النفقات العامة التحويلية الاجتماعية في إعادة توزيع الدخل من خلال التحويلات المباشرة للمستفيدين منها على الشكل النقدي وهو ما يؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات المحدودة الدخل، على حساب أصحاب الدخول المرتفعة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص1

[2] محمد سعيد فرهود، "**علم المالية العامة**" مع دراسة تطبيقية من المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة،1983 ، ص1 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

- تؤثر النفقات العامة التحويلية الاقتصادية في إعادة توزيع الدخل في صورة عينية فهي تؤدي إلى رفع دخول بعض الأنشطة الاقتصادية أو بعض الأقاليم في الدولة على حساب أقاليم أخرى.
- تؤثر النفقات العامة التحويلية المالية في إعادة توزيع الدخل من خلال إعادة توزيع الدخل لصالح الفئات ذات الدخول المحدودة، على حساب الفئات ذوي الدخول المرتفعة.

وتلجأ جل الدول إلى بعض برامج الإنفاق العام عندما ترغب في إعادة توزيع الدخل كالمساعدات الحكومية، وهي عبارة عن وسيلة لمساعدة الطبقات الفقيرة في الحصول على الغذاء والمسكن والرعاية الصحية، أو تقوم الدولة بإعادة توزيع الجزء الأكبر من الدخل بواسطة نظام التأمين الاجتماعي المتبع في الكثير من دول العالم، أو تقوم بتقديم تعويضات البطالة وإعانات السكن كل هذه الأنواع من النفقات العامة تؤثر في إعادة توزيع الدخل.

5- أثر النفقات العامة على مستوى الاستخدام

تعتبر الحالة الاقتصادية وتقلبات الدورة الاقتصادية من حالة الانتعاش إلى الركود من أهم العوامل المؤثرة على مستوى الاستخدام التام، لذلك يعتبر رفع مستوى الاستخدام من أحد أهم وأبرز أهداف السياسة المالية عموما، واستخدام الإنفاق العام في ذلك خصوصا، ومن هنا يظهر لنا دور النفقات العامة كوسيلة فعالة للوصول لمستوى الاستخدام المطلوب، فنلاحظ أن الإنفاق العام من أهم الوسائل المستعملة لمواجهة مشكلة البطالة وحل مشكلة الكساد، فتقوم الدولة في هذه الحالة بزيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي من أجل رفع مستوى التشغيل، فنلاحظ أنه منذ أزمة الكساد العظيم وكل الدول تسعى للتقليل من نسب البطالة ورفع مستوى العمالة، ولقد نادى الاقتصادي كينز بضرورة زيادة الإنفاق الحكومي لأنه من أبرز مكونات الإنفاق الكلي والذي من خلاله يمكن التصدي لانخفاض الطلب وزيادة نسب البطالة، فزيادة الإنفاق العام يتم بإحدى الطريقتين:

- اللجوء إلى الموارد العادية بواسطة اقتطاع جزء من الدخول التي تكتنزها الطبقات الغنية وتحويلها في شكل إعانات أو صورة أخرى للطبقات المحرومة، و في هذه الحالة سيرتفع الطلب جراء امتصاص جزء من المدخرات الفائضة عن الحاجة وتحويلها للاستهلاك ويتبعه زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى العمالة.
- أما الطريقة الثانية فتعتمد على الرجوع للموارد غير العادية كالاقتراض العام أو الإصدار النقدي، ففي هذه الحالة تخلق الحكومة قوة شرائية جديدة في السوق، وذلك ما ينتج عنه زيادة الطلب وارتفاع مستوى

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

الإنتاج والعمالة تبعا لذلك، فمستوى الاستخدام يعتمد على عوامل عديدة أهمها قرارات المنظمين في المشاريع، والتي يتحدد حجم الإنتاج على ضوئها ومنه مستوى الطلب على القوى العاملة[1] .

ثانيا :الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

تنتج الآثار غير المباشرة عن سلوك المستفيدين من الدخول فينجم عن ذلك طلبا جديداً غير مباشر على السلع الاستهلاكية، حيث يرتبط أثر الإنفاق العام على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج بسبب تفاعل كل من الاستهلاك المولد لأثر المضاعف والاستثمار المولد لأثر المعجل.

فالمضاعف هو عبارة عن تلك الآثار المكررة التي تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل القومي، فهو عبارة عن معامل عددي يشير إلى الزيادة في الدخل الوطني، والتي تتولد عن الزيادة الأصلية في الإنفاق، وذلك بما تؤديه هذه الزيادة الأخيرة من تأثير على الإنفاق الوطني على الاستهلاك.

فعندما نلاحظ آلية عمل المضاعف نلاحظ أن الزيادة الأولية في الإنفاق العام تصحب زيادة أولية في مستوى الناتج، وهو ما يؤدي إلى الزيادة في توزيع الدخول بحيث يكون الميل الحدي للاستهلاك مرتفع، وهو ما يؤدي إلى تحفيز الطلب (استهلاك مولد)، و ما ينجم عنه أيضا امتصاص السلع المعروضة و زيادة استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة في المرحلة الأولى وهو ما يعرف بأثر المضاعف، وتعجيل الإنتاج عن طريق توظيف آلات ومعدات إنتاجية إضافية، وهو ما يعرف بأثر المعجل والذي يتم التعبير عنه بالزيادة في الاستثمار بسبب الزيادة في الإنفاق العام، فالتفاعل بين أثر المضاعف مع أثر المعجل يتولد عنه زيادة مضاعفة في الدخل، وسوف نبين أثر المضاعف وأثر المعجل فيما يلي:

1-أثر المضاعف

لقد استعمل الاقتصادي كينز فكرة المضاعف من أجل تبيين أثر الاستثمار المستقل (الذاتي) في الدخل الوطني بواسطة آثار الاستثمار على الزيادة في الاستهلاك المولد في الاقتصاد الوطني، والذي بدوره يؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني أو بمعنى آخر ركز كينز على إظهار أثر الاستثمار المستقل أو التلقائي في الدخل الوطني من خلال ما يؤدي إليه هذا الاستثمار من زيادة الاستهلاك المولد في الاقتصاد الوطني، والذي يؤدي بدوره إلى

[1]-أنظر - :نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سابق، ص 65 .

- مجدي شهاب،" **أصول الاقتصاد العام**"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2004 ، ص244.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

زيادة الدخل الوطني بأضعاف الزيادة الأولية في الاستثمار المستقل وهو ما يطلق عليه مضاعف الاستثمار، والذي يعبر عن العلاقة بين الزيادة في الاستثمار المستقل والزيادة في الدخل الوطني.

ومنه يمكن القول أن فكرة المضاعف تستند إلى أنه عندما يزداد الإنفاق العام فإن جزء منه يوزع على شكل أجور ومرتبات وأرباح وفوائد، بحيث يقوم الأفراد بتخصيص جزء من هذه الدخول لإنفاقها على احتياجاتهم الاستهلاكية المختلفة.

أما الجزء الباقي منه فيوجه للادخار، وبالتالي الدخول التي توجه للإنفاق على الاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى، وأيضا الجزء الموجه للادخار ينفق جزء منه في الاستثمار، وكل ذلك يؤدي إلى الزيادة في الدخل بنسب مضاعفة.

وما تجدر إليه الإشارة إلى أن هناك الكثير من الانتقادات التي تعرض لها المضاعف، وكلها متعلقة بالفرضيات التي انطلق منها كينز في صياغة تحليلية.

2-أثر المعجل (المسارع):

أثر المعجل أو المسارع هو أثر التغير في الاستهلاك على الاستثمار، أو بمعنى آخر يعبر عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، فحجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في حجم الطلب الكلي، والمعجل يوضح سلوك الاستثمار في المخزون من السلع وتبين نظرية المعجل أن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات من حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بالدخل الوطني، بمعنى آخر أن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في مستوى الدخل[1] .

ويعبر عن المعجل بالاستثمار التابع أو المشتق، لأن الزيادة في الاستثمار لا تقتصر على الاستثمار الأولى أو المستقل، ولكن تؤدي الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية لزيادات أخرى في الاستثمار، والذي يعرف بالاستثمار التابع أو المشتق.

[1]-أنظر- :سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص 81 .

-أسامة محمد باخشل،" **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**"، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 1999 ، ص107 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

فيفسر المسارع الزيادة في الدخول التي ينجر عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، وهو ما يدفع بالمنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من آلات ومعدات من أجل الزيادة في الإنتاج وزيادة الأرباح، وبزيادة الاستثمار يرتفع الدخل الوطني، وكل هذا يبين لنا تأثير تغير الاستهلاك على الاستثمار.

وما تجدر إليه الإشارة إلى أن أثر الإنفاق الأولي لا يقتصر على زيادة الدخل وفقا لمبدأ المضاعف فقط، ولكن يتعداه إلى الزيادة في الاستثمار المشتق وفقا لمبدأ المعجل، وهو ما يبين لنا التفاعل المتبادل بين مبدأي المضاعف والمعجل، وهذا التفاعل يؤدي إلى آثار تفترض توفر جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

خلاصة الفصل الأول:

من خلال تطرقنا للجزء النظري فيما يخص أهم الأسس والمفاهيم المتعلقة بسياسة الإنفاق العام، توصلنا كخلاصة لأهم النتائج التالية:

- النفقات العامة هي أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على أحسن حال وتحقيق الأهداف التنموية المرغوب فيها، فقد تطور مفهومها بن المذاهب الاقتصادية وخلال مراحل التطور هذه كان الانفاق العام ينتقل بين الحيادية والتأثير في النشاط الاقتصادي.
- تحدث النفقات العامة آثارا مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج القومي والاستهلاك، بالإضافة الى آثار غير مباشرة من خلال أثر المضاعف والمعجل.
- ظاهرة تزايد النفقات العامة تعتبر إحدى السمات المميزة للمالية العامة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وان كانت هذه الزيادة تختلف شدة وطأتها من دولة لأخرى، وتعود أسبابها الى اسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

مقدمة الفصل الثاني:

من أبرز العمليات الاقتصادية التي توليها الدول اهتماما كبيرا الاستثمار، حيث يعتبر من أهم مقومات النمو الاقتصادي للدولة، والمحرك الأساسي للدورة الاقتصادية، وتتنوع أدوات وتصنيفات الاستثمار بتنوع مجال الاستثمار، فللاستثمار علاقة بمختلف المتغيرات الاقتصادية مما جعل الدول تسعى لتوجيه قرار الاستثمار وتهيئة المناخ المناسب له من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وتعظيم الثروات، مما جعل الباحثين في الاقتصاد يولون اهتماما كبيرا لدراسة الاستثمار من الناحية الاقتصادية و المالية و المحاسبية.

إن اختيار المشاريع الاستثمارية من أصعب القرارات التي يتخذها المسير،لذا تسعى الدول بمختلف الوسائل للتأثير على قرارات الاستثمار .وتعتبر السياسة المالية من بين السياسات الاقتصادية التي تتبعها أغلب الدول للتأثير على الاستثمار من خلال فروع السياسة المالية المتمثلة في السياسة الضريبية وسياسة النفقات العامة.

من خلال هذا الفصل نحاول التطرق إلى ماهية الاستثمار في المبحث الأول وفي المبحث الثاني نتعرف على أدوات وتصنيفات الاستثمار وفي المبحث الثالث نستعرض الاستثمار العمومي.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

المبحث الأول :محاولة تحديد طبيعة الاستثمار

تسعى الدولة من خلال توجيه الموارد المتاحة إلى تعظيم المنفعة وتنمية الاقتصاد عن طريق الاستثمار، من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الاستثمار وأهدافه في المطلب الأول ثم محدداته وأهميته الاقتصادية، ومفهوم العائد والمخاطر في المطلب الثاني والثالث على التوالي.

المطلب الأول :مفهوم الاستثمار وأهدافه

اهتم الباحثين الاقتصاديون بالاستثمار، فاختلفوا في تعريفه وفي حصر أهدافه نظرا لتعدد مجالات الاستثمار .نحاول في هذا المطلب التعرف على المفاهيم المختلفة للاستثمار وأهدافه.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار

نظرا لأهمية الاستثمار في الحياة الاقتصادية والاجتماعية تباينت مواقف الباحثين خصوصه، حيث تعددت تعاريفه ولهذا نحاول الوقوف على أهمها.

- يعرف الاستثمار **اقتصاديا** بأنه" ذلك الجزء من السلع النهائية الذي يضاف إلى رصيد السلع الرأسمالية، والذي يحل محل السلع الرأسمالية التي اهتلكت، فهو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك .[1] "

- في حين يقصد بالاستثمار **ماليا**" التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض القيمة الحالية لأموال المستثمر، وكذلك النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم، وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل في احتمال عدم تحقيق هذا التدفق .[2] "

ويمكن التعبير عن ذلك بأنه" كل تضحية بالموارد في الوقت الحاضر لغرض الحصول مستقبلا على نتائج أو أي إيرادات بأقساط جامدة عبر الوقت ولكن بمبلغ إجمالي أكبر من النفقات الأولية .[3] "

-أما **محاسبياً** فينظر إلى الاستثمار على أنه تلك الوسائل المادية والقيم غير مادية ذات المبالغ الضخمة، التي اشترتها أو أنشأتها المؤسسة، ليس من أجل بيعها بل لاستخدامها في نشاطها لمدة طويلة[4] .

وحتى يكون الأصل في المؤسسة عبارة عن استثمار بالمفهوم المحاسبي يجب أن تتوفر فيه شروط الشروط التالية:

-يجب أن يكون ملك للمؤسسة.

---

[1] سلمان مصطفى، حسام داود،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**"،ط1 ، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، .2000 ص115

[2] مطر محمد، إدارة الاستثمار "**الإطار النظري والتطبيقات العلمية**"، ط3 ، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، .2004 ص22

[3] Boughba Abd Ellah, Analyse et évaluation de projet, Ed Berti, 1998, P07

[4] بوتين محمد، **المحاسبة العامة للمؤسسات** دراسة موضوعية بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة، طبقا للمخطط .المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991 ،ص

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

-يجب أن يستعمل في المؤسسة.

-يجب أن تكون مبلغه كبيرا نسبيا.

-يجب أن يكون عمره اكبر من سنة.

الفرع الثاني: أهداف الاستثمار

يقتضي الإلمام بالغاية الحقيقية من الاستثمار التفريق بين الاستثمار العام الذي تقوم به الحكومة (القطاع العام)، والاستثمار الخاص الذي يقوم به الخواص (القطاع الخاص)، بالرغم من أن هناك أهدافا مشتركة بين الاستثمار الخاص والاستثمار العام. وبصفة عامة، يمكن ذكر أهداف الاستثمار في ما يلي:

-تحقيق العائد الملائم :مهما كان نوع الاستثمار فان الهدف الأساسي من توظيف الأموال تحقيق عائد ملائم وربح مناسب يعملان على استمرار المشروع، لان تعثر الاستثمار مالياً يدفع بصاحبه للتوقف عن التمويل، وربما تصفية المشروع بحثا عن مجال أكثر فائدة[1].

-تكوين الثروة وتنميتها :ويتحقق ذلك عندما يقوم الفرد بالتضحية أو التخلي عن الاستهلاك الحالي أو الجاري على أمل تحقيق أو تكوين ثروة في المستقبل و تنمية تلك الثروة.

-المحافظة على قيمة الموجودات :التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف فيها، وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة من الاستثمار وما يمكن أن تتعرض له هذه الموجودات من التأثيرات السلبية لهذه المخاطر .وتعد المحافظة على الموجودات بالنسبة للمستثمر من الأمور الاستراتيجية، لأن التضحية بجزء من الموجودات أو كلها يؤدي إلى ضياع ممتلكات خاصة حققها المستثمر في استثمارات في وقت ماضي، و تؤدي هذه التضحية بالمستثمر إلى الدخول في ديون قد لا يستطيع الوفاء بها في ظل الشروط المحددة. وبالتالي تعد المحافظة على الموجودات من بين الأهداف العامة الأساسية للاستثمار.

-تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجيات :يحرص المستثمر على توفير سيولة نقدية، وذلك من أجل تسديد تكاليف الاحتياجات التشغيلية التي يحتاجها في استثماره، ولا تعد السيولة المحور الاستراتيجي لاهتمام المستثمر (الاعتيادي)، إلا أنها تعتبر ضرورية كجزء من الموارد المتاحة لعدة أسباب من بينها :[2]

- تغطية النفقات الجارية الخاصة بعمليات التشغيل والصيانة والتصليح والتطوير.

الوفاء بالديون المستحقة وبنفس العملات (الوطنية أو الأجنبية) التي تم بها الحصول على هذه الديون، ذلك أنه يتم مواجهة متطلبات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والصحية عن طريق الاستثمار الفردي، كما تتم

[1] احمد زكريا صيام، **مبادئ الاستثمار**، ط2 ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003 ، ص20

[2] هوشيار معروف، **الاستثمار والأسواق المالية**، ط1 ، عمان، دار صفا للنشر والتوزيع، 2003 ، ص21

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

مواجهة المتطلبات الإدارية والتنظيمية للاستثمار عندما يتم القيام به في إطار مؤسسي، ويؤدي نقص السيولة أو عدم توفرها لمقابلة نفقات التشغيل إلى مشاكل كبيرة بالنسبة للمؤسسة، إلى الحد الذي لا يمكنها فيه استغلال طاقتها الإنتاجية .ويساعد توفر السيولة المستثمر على الوفاء بالتزاماته تجاه الأطراف التي يتعامل معها، ذلك أن السيولة هي القدرة على السداد أو الدفع في الأجل القصير، أو القدرة على تحويل ما لديه من أصول إلى نقود من دون خسارة من أجل السداد وتجنب المشاكل المترتبة عن عدم السداد .ويمكن التمييز في الأصول التي يمكن تحويلها إلى نقود بين الأصول السائلة من الدرجة الأولى، مثل الصندوق والودائع الجارية لدى البنوك إضافة إلى الحسابات لدى البريد،الأصول السائلة من الدرجة الثانية مثل الأوراق المالية والذمم المدينة والأصول .السائلة من الدرجة الثالثة مثل المخزون والبضاعة في الطريق[1] .

هناك اختلاف بين الاقتصاديين فيما إذا كانت السيولة تمثل هدفا أو وسيلة لتحقيق الهدف،أم أنها قيد على تحقيق الأهداف أي تعظيم الربح والثروة .فالسيولة النقدية يمكن أن تمثل هدفاً تكتيكيا وقصير الأجل للمستثمر إلا أنها بالمقابل قيد أمام تحقيق الأهداف طويلة الأمد، أي أنها تمثل هدفاً وقيداً في نفس الوقت لكن الاختلاف في الفترة الزمنية.

تقتضي الإحاطة بالغاية من الاستثمار التفرقة بين الاستثمار العام والخاص، لأن هناك اختلافا في بعض أهدافهما،ويمكن ذكر أهداف الاستثمار للقطاع العام كما يلي[2]:

-تقديم خدمات للجمهور.

-تنمية قطاع معين من القطاعات الاقتصادية.

-مكافحة البطالة.

-محاربة الفقر ورفع مستوى المعيشة.

-تحسين وضع ميزان المدفوعات.

يولي الاستثمار العام عناية كبيرة للأهداف المذكورة أعلاه.

وتتمثل أهداف الاستثمار الخاص بالدرجة الأولى في الأهداف العامة للاستثمار، لأن اهتمامات الاستثمار الخاص تتمثل في تحقيق تلك الأهداف.

المطلب الثاني :محددات الاستثمار وأهميته الاقتصادية

يعد الاستثمار من أهم مقومات النمو الاقتصادي بالنسبة لدول لذا تسعى كل الدول من اجل النماء

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، ب ط، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، 2008 .، ص15

[2] نفس المرجع ،ص12

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

الاستثماري وزيادته من خلال هذا المطلب نتعرف على محددات الاستثمار وأهميته الاقتصادية.

الفرع الأول: محددات الاستثمار

يعد الاستثمار عنصرا متقلبا في الاقتصاد،ويرجع هذا التقلب إلى محدداته، التي يمكن استع راضها فيما يلي[1]:

-الاستثمار ومعدل الفائدة :يتحقق الكثير من الإنفاق الاستثماري عن طريق الاقتراض، حيث يعبر سعر فائدة القروض الممنوحة للمستثمرين في الأسواق النقدية عن نفقة اقتراض النقود مما يسمح للمستثمر بالإقدام على الجانب المربح المتوقع، أو يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة.

-الاستثمار والتوقع :حتى يساهم الاستثمار في إنتاج المنتجات، لابد أن يستغرق بعض من الوقت، حيث لا يرى رجل الأعمال الذي يوسع الطاقة الإنتاجية لمنشأته ثمار استثماره مباشرة، بل يتوزع ذلك على عدة سنوات، أي أن القرار الاستثماري الذي يصدره المستثمر هو تصرف يتم بناؤه عن الثقة في المستقبل .ومن هنا فلو انزلق رجل الأعمال إلى الخطأ في التوقعات،فانه يمكن أن يتعرض للخسائر الجسيمة.

-الاستثمار ومستوى الأرباح :تدل الدلائل على أن خطط الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة اكبر من تجاوبها مع أسعار الفائدة، مما يعني أن ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية يكون تبعا لارتفاع الدخل القومي مما يشجع رجال الأعمال على إنفاق جزء كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار .وبالعكس عندما يكون الدخل القومي منخفضا، يكون الطلب على السلع الاستهلاكية منخفضا فيعزف رجال الأعمال عن الاستثمار .ويفسر ذلك بأن السلوك الاستثماري من جانب رجال الأعمال يجعل الاستثمار دالة للدخل القومي،إذ عندما يكون النشاط في ميدان الأعمال طيبا، يظن رجال الإعمال انه سيستمر كذلك، وينتابهم الشعور بالقلق في حالة العكس.

-الاستثمار ومعدل التغير في الدخل :لا يتأثر الاستثمار بمستوى الدخل القومي بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل القومي .ويفسر ذلك بأن ارتفاع مستوى الدخل القومي يرافقه زيادة في إنتاج السلع لتغطية الزيادة في الطلب، حيث تتطلب الزيادة في السلع الاستهلاكية زيادة الطاقة الإنتاجية والتي تعبر عن زيادة في الاستثمار، وفي حالة انخفاض الدخل القومي يحدث العكس.

الفرع الثاني: الأهمية الاقتصادية للاستثمار

الاستثمار من المغيرات الاقتصادية ، التي لها دور هام في مسار النظام الاقتصادي، وذلك لتطوره الديناميكي على مدار الزمن .والاستثمار وثيق الصلة بمتغيرات اقتصادية كلية عديدة، مثل الدخل، الادخار، مستوى التوظيف والإنفاق الاستثماري .و يحتل الاستثمار أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لعدة أسباب هي[1]:

[1] حسين عمر، **الاستثمار والعولمة**، ط1 ، القاهرة، دار الكتاب الحديث ، ص49 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

-يعتبر واحدا من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية، وهذا ما أثبتته الكثير من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، وهو من احد العوامل الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-يعتبر واحدا من المكونات الرئيسية من مكونات الطلب الكلي أو الإنفاق القومي.

-يتميز الإنفاق الاستثماري عن الأنواع الأخرى للإنفاق بأنه شديد التقلب (عدم الاستقرار)، نظرا لكون التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الرأسمالية تكون أسرع بكثير من التغيرات التي تحدث في قطاع السلع الاستهلاكية و الخدمات.

-مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي،وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج ما يعمل على تخفيض تكلفة السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين.

-مساهمة الاستثمار في امتصاص البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة.

-مساهمة الاستثمار في دعم البنية التحتية للمجتمع، لأنه عادة ما يصاحب الاستثمار إقامة وبناء جسور أو شق طرقات أو غيرها.

-يساهم الاستثمار في تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع، وذلك بتوفير وتأمين حاجيات للمواطنين من سلع أساسية وكمالية، والتخلص من التبعية الاقتصادية.

-تساهم الاستثمارات في دعم الموارد المالية للدولة، وذلك من خلال المداخيل التي تقوم باستحداثها وما يترتب عليها من ضرائب ورسوم، وتقوم الدولة باستعمال هذه الحصيلة لتغطية النفقات العامة.

-يساهم الاستثمار في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة من خلال انجاز المشروعات التي تحقق هذه السياسة.

المطلب الثالث :العائد والمخاطر في الاستثمار

يعتبر الاستثمار عملية مخاطرة في ظل عدم التأكد، فالعائد والمخاطرة في الاستثمار مفهومان لا يمكن تفسير احدهما بمعزل عن الأخر.

يعتبر العائد صافي الربح بعد الضرائب بالمفهوم المحاسبي، أو" صافي التدفق بعد الضرائب وقبل الاستهلاك بمفهوم التدفقات النقدية منسوبا إلى الأموال التي ولدته .[2] "و يأخذ العائد أشكالا مختلفة حسب الأصل المستثمر، وحسب نوع الأموال التي ولدت ذلك العائد .أما المخاطر الاستثمارية فهي عدم انتظام العوائد،و يشكل تذبذب هذه العوائد في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر عنصر المخاطرة .ويرجع عدم انتظام

[1]محمود حسن الوأد، كاظم جاسم العيساوي، **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**،ط1 ، عمان، دار المسير للنشر .والتوزيع والطباعة، 2007 ،ص142

[2]زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، ط2 ، عمان، دار وائل للطباعة وللنشر، 2002 ، ص22

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

العوائد أساسا إلى حالة عدم التأكد المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية[1] . ولما كان لكل نوع من أنواع الاستثمار عائد، فإن له مخاطره .ولكل استثمار درجة معينة من المخاطر، و يهدف المستثمر الرشيد لتحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول من درجة المخاطر لديه، و تنقسم المخاطر، عادة، إلى قسمين رئيسيين[2] :

أ -**المخاطر النظامية** :وهي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في السوق و حركته، تتعلق بعوامل طبيعية وعوامل سياسية... الخ.و لا ترتبط مثل هذه العوامل بنوع معين من الاستثمار، وإنما عندما تقع تصيب جميع مجالات و قطاعات الاستثمار .وتعود المخاطر النظامية إلى الجزء من التباين بين العوائد المحققة والعوائد المتوقعة و التي تحدث بسبب عوامل تؤثر على أسعار جميع الأوراق الموجودة في سوق الأوراق المالية، ويمكن ذكر خصائص هذه المخاطر فيما يلي:

-تنتج عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام.

-لا يقتصر تأثيرها على شركة معينة أو قطاع معين.

-ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية،مثل الإضرابات العامة حالات الكساد، التضخم، ارتفاع معدلات أسعار الفائدة، الحروب أو الاغتيالات السياسية، فأسعار الأوراق المالية تتأثر بهذه العوامل ولكن بدرجة متفاوتة. تكون درجة المخاطر النظامية أو السوقية مرتفعة في الحالات التالية:

-في الشركات التي تنتج سلعاً صناعية أساسية كصناعة السكك الحديدية وصناعة الأدوات والمطاط.

-في الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية كشركات الطيران.

-في الشركات التي تشكل التكاليف الثابتة نسبة كبيرة من تكاليفها الإجمالية.

ب -**مخاطر غير نظامية** :هي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معنية، أو قطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل .ومن هذه العوامل حدوث إضراب في شركة معينة أو قطاع معين، الأخطاء الإدارية، ظهور اختراعات جديدة والحملات الإعلامية، التغير في أذواق المستهلكين وظهور قوانين جديدة تؤثر على منتجات الشركة بالذات[3] . يمكن تصنيف المخاطر غير النظامية كما يلي[4]:

-مخاطر العمل :تنتج عن الاستثمار في أدوات عائدة إلى مجال عمل معين، قد يفشل هذا العمل، وبالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار.

---

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص217

[2] حيدر حردان طاهر، **مبادئ الاستثمار**، ط1 ، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع والطباعة، 1997 ، ص ص17-18.

[3] مطر محمد، **إدارة الاستثمارت الإطار النظري والتطبيقات العملية**،ط2 ،الأردن عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2004 .، ص333

[4] حيدر حردان طاهر، **مبادئ الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص17

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

-مخاطر السوق :قد تنتج عن التغير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها والضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق.

-مخاطر السعر :تنتج عن الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك، أو تنتج عن خسارة الفائدة الموقعة، إذا ما تم الاستثمار لآجال قصيرة.

-مخاطر القوة الشرائية للنقود :وهي المخاطر التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار، والذي يؤدي إلى انخفاض في قيمة النقود المعبر عنها بالقوة الشرائية.

-المخاطر المالية :هي المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على سداد الأموال المقترضة لغايات الاستثمار، أو عن عدم القدرة على تحويل الاستثمار إلى سيولة نقدية بأسعار معقولة.

-المخاطر الاجتماعية أو التنظيمية :و هي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية، التعليمات والقوانين، والتي من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار أدوات الاستثمار.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

المبحث الثاني :أدوات وتصنيفات الاستثمار

بعد التعرف على الاستثمار، ومحدداته سنتطرق إلى أدوات الاستثمار، آثاره على النمو الاقتصادي وتصنيفات الاستثمار من خلال المطالب الثلاث الموالية.

المطلب الأول :أدوات الاستثمار

تعرف أداة الاستثمار بأنها" الأصل الحقيقي أو المالي الذي يحصل عليه المستثمر لقاء توظيف المبلغ الذي يستثمره "ويطلق البعض على أدوات الاستثمار اصطلاح "وسائط الاستثمار .[1] "وتعد أدوات الاستثمار ذات أهمية بالغة للمستثمر لأنها تمكنه من الحصول على العوائد المرغوب فيها وتمكنه أيضا من زيادة ثروته .وبالإضافة إلى كل هذه المزايا تضمن أدوات الاستثمار ذات السيولة تحقيق السيولة للمستثمر، ومن هنا يمكن القول أن أهمية أدوات الاستثمار تختلف من أداة لأخرى تبعا لمدى تحقيقها للعائد أو الحد الأدنى من الأمان للمستثمر ولمدى إمكانية تحويلها إلى أداة دفع سائلة، وتختلف أدوات الاستثمار من حيث الأهمية، وهي متعددة تجعل من الصعب عرضها جميعا، لذلك نكتفي بعرض أكثرها أهمية[2] :

الفرع الأول: الأوراق المالية

تعد الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار المتاحة، نظرا للمرونة التي تتمتع بها والمزايا التي تحملها[3] ، ولها عدة أشكال وتختلف من حيث العائد والمخاطر والحقوق،ولها عدة قيم فهناك القيمة الاسمية، القيمة الدفترية، القيمة السوقية وقيمة الإصدار.

وتعرف الأوراق المالية على أنها " أدوات الاستثمار ذات الصيغة القانونية التي تضمن لحاملها حقوقاً وامتيازات لتحقيق عوائد ومنافع في زمن معين تحت شروط معينة .وهي إما أن تكون حقوق ملكية أو حقوقا دائمة[4] "، ومن حيث الدخل المتوقع منه، هناك أوراق مالية متغيرة الدخل كالسهم الذي يتغير نصيبه من توزيعات الأرباح من سنة لأخرى، ومنها ما هو ثابت الدخل كالسند الذي يتحدد بنسبة ثابتة من قيمته الاسمية .[5]

وتتصف الأوراق المالية بسهولة تحويلها إلى سيولة نقدية، مما يقلل المخاطر التسويقية في هذا النوع من أدوات الاستثمار.

---

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص ص135

[2] مطر محمد، مرجع سبق ذكره، ص80

[3] آل شبيب دريد كامل، **الاستثمار والتحليل للاستثماري**، الطبعة العربية، الأردن عمان، دار اليازوري العلمية للنشر .والتوزيع، 2009 ، ص53

[4] احمد زكريا صيام، **مبادئ الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص26

[5] مطر محمد، مرجع سبق ذكره، ص80

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

تنقسم الأوراق المالية إلى نوعين رئيسيين هما[1] :

أ -حقوق الملكية (الأسهم) :ونعني بها المشاركة في الملكية، كالأسهم بنوعيها العادية والممتازة .وهي عبارة عن حصص متساوية في ملكية مؤسسة أو شركة مساهمة مثبتة بصكوك قانونية، يمكن تداولها بيعا وشراءا في الأسواق المالية، ويمثل مجموع الأسهم لشخص في شركة معينة نصيب ذلك الشخص في رأس مال الشركة، وتعتبر الأسهم وسيلة من وسائل تمويل الشركة وتكوين رأس المال.

ب -حقوق الدائنة (السندات) :يمثل هذا النوع من الأوراق المالية قروضا تقترضها المؤسسات الحكومية أو الخاصة، وذلك من أجل تمويل نشاطاتها، كما يمكن استعمال السند من أجل تنظيم الائتمان وعرض النقود، كما يستعمل من اجل محاربة التضخم، أي امتصاص الكتلة النقدية الزائدة.

والسند حق يتعهد من خلاله المقترض بدفع مبلغ معين أخذه مضافا إليه الفوائد المحددة، وبنسبة معينة وبتاريخ محدد .يمكن التداول في السندات بالبيع والشراء في الأسواق المالية، ويعتبر أداة من أدوات الاستثمار الثابت الدخل، كون صاحبه يحصل على فائدة، ويكون محددا بمدة زمنية .وهناك عدة أنواع من السندات، فهناك السندات الحكومية والتي تصدرها الحكومة مثل سندات الخزينة، وهناك السندات الخاصة والتي تصدرها المؤسسات والشركات الخاصة .والسندات الحكومية أكثر مصداقية من السندات الخاصة وأكثر أمانا .كما تمتاز بأنها معفية من الضريبة على الدخل.

الفرع الثاني: العقار

يحتل الاستثمار في العقار المرتبة الثانية بعد الأوراق المالية في عالم الاستثمار، ويتم الاستثمار في العقار بشكلين، إما بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، فالشكل المباشر عندما يقوم المستثمر بحيازة عقار حقيقي (مثل شراء مبنى، أرض...) ، أما الشكل غير المباشر فعندما يقوم المستثمر بحيازة سند عقاري، أو المشاركة في محفظة مالية لأحد صناديق الاستثمار العقاري .ويلقي الاستثمار في مجال العقار إقبالا كبيرا سواء من المستثمرين الأجانب أو المحليين.

الفرع الثالث: السلع

تعد السلع أداة من أدوات الاستثمار، وهناك دول أنشأت بورصات خاصة بذلك، مثل بورصة القطن في مصر وبورصة الشاي في سيرلانكأ، وتعد السلع أحد أدوات الاستثمار المهمة، نظر لتمتعها بمزايا اقتصادية خاصة، تجعل منها أداة استثمارية جيدة .[2] ويتم التعامل بين المستثمرين في أسواق السلع عن طريق عقود تسمى بالعقود

[1] احمد زكريا صيام، **مبادئ الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص ص26 -30.

[2] آل شيب دريد كامل، **الاستثمار والتحليل للاستثماري**، مرجع سبق ذكره، ص56

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

المستقبلية، وهي عبارة عن عقود بين طرفين، المنتج للسلعة والوكيل أو السمسار، وغالبا ما يكون مكتب سمسرة،وذلك بتعهد المنتج بتسليم السمسار كمية من سلع معينة بتاريخ معين في المستقبل وسعر متفق عليه مقابل الحصول على تغطية أو عمولة تحدد بنسبة معينة من مبلغ العقد .وتتمتع هذه الأدوات بدرجة عالية من المرونة و السيولة لأن سعرها محدد ومعلن في السوق .وبالتالي لا تخضع للمساومة كما يحدث في أدوات الاستثمار الأخرى .و تشبه المتاجرة في السلع المتاجرة بالأوراق المالية في كثير من الوجوه،لأن لكل منها سوقا متماثلة إلى حد كبير .ويكمن الاختلاف في أن للأوراق المالية سوقا ثانوية، في حين لا يوجد مثلها بالنسبة للسلع، كما يتمتع كلاهما بدرجة عالية من السيولة.

الفرع الرابع: المشروعات الاقتصادية

وهي من بين أدوات الاستثمار الأكثر انتشارا في الوقت الحالي، وتتمثل في المشروعات الصناعية أو التجارية أو الزراعية، و تتصف بأنها تمتلك أصولا حقيقية،لأن مجمل المشروعات الاقتصادية تملك أدوات حقيقية، مثل الآلات والمباني ووسائل النقل ...الخ .و يساعد الاستثمار في المشروعات الاقتصادية على خلق القيمة المضافة للاقتصاد القومي، وبالتالي تساعد على زيادة الناتج القومي وفي تراكم رأس المال الثابت.

الفرع الخامس: العملات الأجنبية

أدت التجارة الدولية إلى حتمية التعامل بالعملات الأجنبية، وذلك من اجل تسوية المعاملات بين الدول، ولم يكن سوق العملات مزدهرا قبل عام 1972 عندما كانت قاعدة الذهب هي السائدة في التعامل .[1] وعندما تم إلغاء هذه القاعدة ظهرت أهمية هذه الأسواق، وظهرت أسوق للعملات الأجنبية مثل سوق لندن وباريس و طوكيو وغيرها من الأسواق.

المطلب الثاني :تصنيفات الاستثمار

بعد التعرف على أدوات الاستثمار نتطرق إلى تصنيفات الاستثمار، حيث توجد عدة تصنيفات للاستثمار نحاول في هذا المطلب التركيز على أهمها كالتالي:

الفرع الأول: تصنيفات الاستثمار حسب المبادرة

تصنف الاستثمارات حسب المبادرة إلى استثمارات مستقلة و استثمارات تابعة .[2] فالأولى هي تلك الاستثمارات التي تأتي من المبادرة الذاتية البعيدة عن التأثيرات السلوكية لعوامل معينة كالدخل وسعر الفائدة، والنوع الثاني من هذه الاستثمارات يأتي نتيجة تأثره بمجموعة من العوامل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة والتي تحدد

[1] نفس المرجع السابق، ص60

[2] هوشيار معروف، **الاستثمار والأسواق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص26

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

نوع و حجم واتجاه الاستثمارات، و يتم التميز بين الاستثمار التابع والمستقل لبيان مستوى الاختلاف في التأثير على الطلب الفعال والذي يعتبر محور التخلص من أزمة الكساد العالمي في سنة 1929 ، ومع الانخفاض الكبير في الكفاءة الحدية لرأس المال وتفاقم البطالة وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، يصعب على متغير الدخل و الفائدة تحريك الطلب الفعال من للمساهمة في تحقيق التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية، وبالتالي يجب التركيز على الثابت المطلق في دالة الاستثمار، والمتمثل في الاستثمار التلقائي، أو ما يعرف بالاستثمار المستقل وذلك لضمان أعلى ارتفاع في مضاعف الاستثمار .يركز التحليل الكينزي على الاستثمار العام الذي يمول من مصادر العجز الموازني من إصدار النقود واقتراض من الجمهور، أما الاستثمار التابع أو المتأثر فإنه يعتمد على متغيرات متعددة منها أسعار الفائدة و الابتكار التكنولوجي.

الفرع الثاني: تصنيف الاستثمارات وفقا لطبيعتها

هناك نوعان في هذا التصنيف هما:

-استثمارات حقيقية أو عينية أو اقتصادية :يعتبر الاستثمار حقيقيا أو اقتصاديا متى توفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع والذهب...الخ .[1] ويعبر الأصل الحقيقي عن كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب عن استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلع أو خدمات، وتتميز هذه الاستثمارات بأن لها علاقة بالبيئة، ولها كيان مادي ملموس، كما يعتبر استثماراً عينيا كل إضافة إلى رصيد المواد الخام والسلع الإنتاجية الأخرى وهو ما يعبر عنه بالتغير في المخزون .[2] وتعود هذه الاستثمارات بمزايا عديدة على أصحابها، وهي تعتبر[3] فرصة للتحوط من تقلبات الأسعار وخاصة من التضخم، ولتجنب المخاطر العديدة المتأتية من حالات عدم التأكد،فرصة لتنويع الأدوات الاستثمارية، وهذا يزيد من فرص الربحية ويقلل من مخاطر التركيز في مجال استثماري معين أو في أداة محددة بالذات،الإحساس الذاتي بالرضا في الملكية الشخصية، خاصة وأن ملكية الموجودات الحقيقة من حيث الكم والنوع والفترة تخضع لإرادة أو لقرارات أصحابها وللظروف المحيطة بهم.

-استثمارات غير حقيقية أو مالية :هي توظيف أصل من الأصول المالية، مثل الأسهم، السندات والقبولات البنكية ، وشهادات الإيداع... الخ .[4] وللأصول المالية خصائص عديدة نذكر منها:

- التجانس الكبير في وحداتها.
- وجود أسواق متطورة للتعامل بها.

[1] زياد رمضان، **مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي**، مرجع سبق ذكره، ص37

[2] حسن عمر، **الاستثمار والعولمة**، مرجع سبق ذكره،ص48

[3] هوشيار معروف، **الاستثمار والأسواق المالية**، مرجع سبق ذكره، ص32

[4] حيدر حردان طاهر، **مبادئ الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص15

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

ليس لها كيان مادي ملموس، لذلك فهي لا تحتاج إلى مصاريف نقل أو تخزين أو صيانة،تتصف بدرجة عالية من المخاطر بسبب تذبذب أسعارها .

ولا يترتب على هذا النوع من الاستثمارات أي نوع من الاستثمار الحقيقي، وإنما يقتصر على تغيير شخصية مالك للسهم، أو تغيير شخصية الدائن بالسند، وبالتالي فهو لا يترتب عليه حقوق جديدة وإنما مبادلة حقوق كانت موجودة، كما يتحول الاستثمار المالي إلى استثمار حقيقي في حالة إصدار أسهم وسندات جديدة لأول مرة بغرض تمويل إقامة أصول رأسمالية جديدة .يمكن تصنيف الاستثمار المالي وفقا لآ جال أو مدة الاستثمار كما يلي[1] :

- استثمارات قصيرة الأجل :تكون مدة التوظيف في هذه النوع من الاستثمار قصيرة لا تزيد عن سنة.
- استثمارات متوسطة الأجل :تكون مدة التوظيف في هذه النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق حيث قد تصل إلى خمس سنوات.
- استثمارات طويلة الأجل :تتجاوز مدة توظيف الأموال و فقآ لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات فقد تصل إلى 15 سنة أو أكثر.

الفرع الثالث: تصنيفات الاستثمارات وفقا لحجمها

وفقا لهذا التصنيف هناك نوعان، هما:

-استثمارات صغيرة :وهي استثمارات تتصف بصغر المبلغ المستثمر فيها و صغر حجم رقم أعمالها وكذلك من حيث عدد العمال الذين تشغلهم، وكذلك من حيث الحيز الجغرافي الذي تستغله.

-استثمارات كبيرة :وهي عكس التصنيف الأول أي أنها تتصف بأنها تستثمر فيها مبالغ ضخمة وتشغل عددا كبيرا من العمال ، كذلك تستغل حيزا جغرافيا كبيرا.

الفرع الرابع: تصنيف الاستثمار و فقأ لشكل الملكية

هناك ثلاثة أشكال لهذا التصنيف هي:

-استثمار عام :و هي استثمارات تقوم بها الحكومات، هي تابعة للدولة و تسمى باستثمارات القطاع العام أو الاستثمارات الحكومية، والهدف منها بالدرجة الأولى تلبية حاجيات المواطنين.

-استثمارات خاصة :يقوم بهذا النوع من الاستثمارات الأشخاص، وتسمى كذلك بالاستثمارات في القطاع الخاص، ويحتل هذا النوع من الاستثمارات مكانة كبيرة في الاقتصاديات الرأسمالية .وقد اثبت هذا النوع كفاءته في تحقيق العوائد وفي نوعية الخدمة المقدمة والسلعة.

[1] مروان شموط، كنجو عبود كنجو، **أسس الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص18

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

-الاستثمار المشترك :يجمع هذا النوع من الاستثمارات بين الاستثمارين الخاص والعام.

الفرع الخامس: تصنيف الاستثمارات وفقا للهدف أو الغرض

وهي تضم ما يلي:

-الاستثمارات الاحلالية :وهي الأكثر شيوعا من حيث الحجم وبسبب الضرورة والسرعة، ولا يزيد هذا النوع من الاستثمار الطاقة الإنتاجية، ولكن مخصص لتعويض المندثر أو المهتلك من السلع الإنتاجية

-الاستثمار التوسعية :الغرض من هذا النوع توسيع الطاقة الإنتاجية و البيعية للشركة،وذلك بإدخال أو إضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات الحالية.

-الاستثمار الاستراتيجي :تهدف هذه الاستثمارات إلى المحافظة على بقاء واستمرار المشروع ويصعب تقييم هذا النوع من الاستثمارات، خاصة بالنسبة للبحوث في مجال الأدوية وعمليات التكامل الأفقي والرأسمالي أو تعديل سياسة الشركة.

-الاستثمارات الظرفية :وهذه الاستثمارات ذات غرض اجتماعي في المقام الأول وغير مرتبطة بشكل مباشر بالنشاط الرئيسي للشركة.

الفرع السادس: تصنيف الاستثمار و فقا للجنسية

هناك نوعان هما:

-استثمار محلي أو استثمار وطني :تكون جنسية المستثمر فيه وطنية أو محلية سوء أكانوا أفرادا أم مؤسسات، ولهذا الاستثمار أولوية على للاستثمارات الأجنبية في الكثير من الدول والمجتمعات

-استثمار أجنبي :تقوم به الشركات والهيئات الأجنبية، وتجدر الإشارة إلى تزايد دور هذا النوع من الاستثمارات وانتشاره الواسع في العديد من الدول، وينقسم إلى قسمين:

- الاستثمار الأجنبي المباشر :ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من الاستثمارات أوكلها في مشروع معين في دولة غبر دولته، فضلا عن قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار[1] .
- الاستثمار الأجنبي غير مباشر :يقتصر فيه المستثمر على تقديم رأس المال إلى الجهة التي تقوم بالاستثمار دون المشاركة في إدارة المشاريع.

[1] صقر عمر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الإسكندرية، دار الجامعة،2002 -2003،ص70.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

المبحث الثالث :الاستثمار العام وعلاقته بسياسة الإنفاق العام والنمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار العام

يقصد بالاستثمار العام هو ما تنفقه الدولة على شراء سلع استثمارية تلزم لإقامة المشروعات العامة وتستهدف زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع[1] كذلك يتمثل الاستثمار العام في كافة أوجه الإنفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الإنتاجية للدولة ,أو تحسين مستوى المعيشة للمواطنين[2].

وبصفة عامة فان الدوافع وراء الاستثمار العام تتمثل في الحاجة إلى تحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتطوير الخدمات، والاتجاه إلى المجالات التي لا يستطيع الاستثمار الخاص القيام بها. ويعتبر الاستثمار العام أحد الوسائل التي تستخدمها الدولة لتحريك العملية التنموية في الاتجاه والشكل الذي ترغب القيام به حيث يؤدي الاستثمار العام دورًا مهمًا وحيويًا في الاستراتيجيات التنموية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بالرغم من أن مساهمة الاستثمار العام في إجمالي الناتج المحلي قد تختلف من دولة لأخرى طبقًا للظروف الخاصة بها ,إلا انه من الصعب العثور على دولة لا تعتبر هذه المساهمات غير مهمة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي لها.

المطلب الثاني: آثار مشروعات الاستثمار العام

ترجع دراسة آثار المشروعات التي يقوم بها القطاع العام إلى أهمية دور هذه المشروعات في المجتمع بصفة عامة وفي الخطط التنموية بصفة خاصة وتظهر آثار هذه المشروعات في الآتي[3] :

أو لا :العنصر البشري

يستخدم المسئولون عملية الإنفاق على مشروعات المنفعة العامة كوسيلة لزيادة معدلات العمل ومواجهة مشكلة البطالة بين العاملين ,مما يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل مثل مشروعات شق الطرق، والمياه، وافتتاح المؤسسات التعليمية ...الخ .وتؤدي كثير من هذه المشروعات أيضًا إلى ارتفاع مستوى الوعي الصحي وانتشار التعليم وتحقيق مستوى من الرفاهية والحياة الكريمة، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة فعالية المواطن ومساهمته في العملية التنموية. كما تستخدم عملية الاستثمار على أساس الإقتداء بالدول المتقدمة و الحديثة التي تتدخل في النشاط الاقتصادي بجميع الوسائل والأدوات المتاحة لها رغبة منها في توجيه الاقتصاد ,وإزالة العوائق التي تقف في وجه مسيرة النمو والتطور الاجتماعي والاقتصادي.

---

[1] الطاهر، عبد الله ,**مقدمة في اقتصاديات المالية العامة** ,جامعة الملك سعود1984ص 14.

[2] الشراح، رمضان و حسن، محروس، **الاستثمار -النظرية والتطبيق**،ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999، ص 13.

[3] أبو إسماعيل، فؤاد، **إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999 ، 25- 28.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

ثانيًا :زيادة فرص ومعدلات الاستثمار

عندما تجعل الحكومات المنطقة الخاضعة لها منطقة جاذبة للاستثمار عن طريق جذب رؤوس الأموال والتقنية والإدارة الحديثة عندها، لا شك بأن مشروعات الاستثمار العام تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الاستراتيجيات المرجوة منها. ويمكن عرض اثر عملية الاهتمام والإنفاق على مشروعات الاستثمار العام في أنه يؤدي إلى خفض تكلفة الإنفاق على المشروعات، حيث أن الطرق المنتشرة و الميسرة في مناطق الإنتاج تساعد على زيادة كفاءة عملية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات العائد من العملية الاستثمارية.

ثالثًا :زيادة القدرة التنافسية

يعيش العالم الآن عصر التكتلات الاقتصادية، ولا شك أن زيادة القدرة الذاتية للاقتصاد وتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لعملية الاستثمار، وارتفاع مستوى كفاءة العمالة وأيضا ارتفاع المستوى التقني سوف يزيد من القدرة التنافسية بين مختلف المناطق الجاذبة والمتنافسة على الاستثمارات .ويؤدي هذا إلى مزيد من التقدم والكفاءة في الأداء الاقتصادي، والى مزيد من الإنتاج والقدرة على التصدير، حيث لم تعد الحروب بمعناها التقليدي هي وسيلة السيطرة والنفوذ في العالم بل أصبحت القدرات التنافسية للمناطق الإقليمية هي الأساس في بسط السيطرة والنفوذ في العالم.

رابعًا :ارتفاع مستوى التقدم الحضاري:

إن توسيع دور الحكومة في الحياة الاقتصادية وإخضاع الاقتصاد للإدارة من خلال خطط مركزية يمثل الأسلوب الأقدر على تحقيق التنمية المنشودة بالمعدلات التي تمكن الدول النامية من اللحاق بركب النمو والتقدم .كما أن الاهتمام بمشروعات الاستثمار العام ستساعد الحكومات في القضاء على ما تشعر به من ضعف، حيث لا يمكن أن تحسم الحكومات الصراع إلا بالعديد من الاستراتيجيات التنموية التي تعتبر عملية الإنفاق على مشروعات الاستثمار العام وترشيدها أحد أساليبها الاستراتيجية.

المطلب الثالث: مشكلات في تطبيق واستيعاب الاستثمار العام

يواجه تطبيق واستيعاب الاستثمار العام العديد من المشكلات المؤثرة على كفاءة تطبيقه .وتختلف هذه المشكلات باختلاف ظروف كل دولة وطبيعة النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى سياسات أولويات الاستثمار ونحو ذلك .ومن أبرز مشكلات تطبيق واستيعاب الاستثمار العام ما يلي[1]:

[1] سعد الدين، محمد،" **دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي:**نظرة عامه ومستقبلية"، المستقبل العربي، 1989 ، 32-35.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

أولا: مشكلات على صعيد التخطيط :

على الصعيد الرسمي، تبدي الحكومات اهتمامًا خاصًا بتطبيق خططها للتنمية وبرغبة ملحة وهي في هذا الإطار غالبًا ما تضع لها أهدافًا لا تجد لها قبولا على أرض الواقع في ظل غياب تصور تنموي كلي يتناول رسم السياسات العريضة للقطاعات الاقتصادية ونظام أولويات الاستثمار، وتبقى أجهزة التخطيط عند عرض خططها:

-لا تميز بين التخطيط الاقتصادي، وخطة الاستثمارات، وغالبًا ما تضع الثانية مرادفة للأولى.

-التركيز على البعد المالي بغض النظر عن طبيعة امكاناتها المالية" ضعيفة أم قوية."

وهنا نلاحظ مؤخرًا أن تقوم بعض البلدان النامية بأخذ رأي الجهات الدولية في مشروعاتها للتنمية الاقتصادية، سعيًا إلى تأمين موارد تمويل خارجية بشكل مساهمات رأسمالية، وهذا قد يؤثر على قرارات المخطط المحلي في هذه المشروعات ،حيث يدخل في الاعتبار جهات أجنبية وذلك يعكس:

-من جهة ما هو غير واقعي من الأهداف المرسومة في تلك الخطط.

-ومن جهة أخرى يعكس فرصة السلطة السياسية بإثارة وضع سياسي تكتسب به تعزيزات لسياسات تلقى غالبًا معارضة داخلية قوية، بسبب أسلوب التخطيط والمنهج الاستثماري القائم على أساس الاعتماد على العالم الخارجي. وبالتالي يتأثر الجهد الإنمائي صعودًا وهبوطًا بالتذبذب الذي بات حادًا في مصادر التمويل.

أما في الدول ذات الإمكانيات المالية الأفضل، فإن الرغبة لديها في تنفيذ خططها دفعها إلى إجازة العديد من المشروعات والسعي إلى التوسع في عدد من القطاعات دون الحرص على اعتبارات الكفاءة والترشيد انطلاقًا من مبدأ الإهدار في الاستثمار خير من الإهدار في الاستهلاك. وهكذا يتضح أن حلقة التخطيط تسير بقصد أو من دون قصد في حالة من المفارقة بين الأهداف المعلنة والنتائج الملموسة على أرض الواقع.

ثانيا: مشكلات على صعيد التنفيذ :

1- التصنيع والتنمية:

ظل اتجاه الخطط وسلوك القائمين على مشروعات الاستثمار العام يصر على الخلط بين - التصنيع والتنمية – فعلى صعيد التنفيذ فقد سهل هذا الخلط للفئات البيروقراطية المنفذة التوسع في شراء معدات وأدوات ذات مستوى تقني لا يتلاءم مع عناصر العملية الإنتاجية وتقدمه كمؤشر تنموي ممتاز، وكأن التنمية لا تعدو عن كونها تنفيذًا لخطط شراء المعدات والأدوات.

2- ثقل البيروقراطية:

أ-فيما يتعلق بإنتاجية العاملين والولاءات:

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

إن الحالات التي يمكن فيها تلمس الانضباط والكفاءة الجيدة لدى قاعدة العمل الإنتاجية ليست بالقليلة، إلا أن اليد الثقيلة للبيروقراطية تضغط بشدة متزايدة للإبطاء بالعمل الإنتاجي، وتكثيف الشكليات وخلق ولاءات فئوية جديدة " حزبية، عائلية " تصبح عبئًا على النشاط الاقتصادي العام للمؤسسات، وبالتالي دفعت هذه الولاءات إلى حالة سماها البعض حق الإضرابات الصامتة والتي تجلت في الإهمال وعدم الجدية لدى العاملين في النشاط الإنتاجي.

ب -فيما يتعلق بالمضمون الاجتماعي:

تستغل البيروقراطية موضوع المضمون الاجتماعي للاستثمار العام باتجاهات تضليلية وتبسيطية، فهي على الصعيد العملي تضع نوعًا من المفارقة بين المضمون الاجتماعي وضرورات زيادة إنتاجية العمل، حيث أنه ليس مهمًا لديها إيجاد حلقات عضوية قوية الارتباط بينهما، وبالتالي يبدو وكأن معيار الرفاهية هو الاستقطاعات المالية من موازنة الدولة في الوقت الذي ينبغي أن يظل الأساس في مقياس الرفاهية " خدمة ومنافع وأجور "مرتبطًا بالنتائج الإيجابية للتغيرات الاقتصادية.

3- آلية التكاليف والأسعار:

كما هو معلوم فإن السعر ينبغي أن يكون مقاسًا على أساس التكاليف، إلا أنه في واقع الحال غالبًا ما نلاحظ غياب النظام المحاسبي التكاليفي في معظم مشروعات الاستثمار العام، وحتى إذا وجد شيء من ذلك فإن السعر لا يراعي موضوعية التكاليف اللازمة اجتماعيًا، بل التكاليف الفعلية .وعمومًا فإن مستوى الأداء الجيد هو الذي تتطابق فيه التكاليف الفعلية مع التكاليف اللازمة اجتماعيًا وإذا ما علمنا أن التكاليف الفعلية كما هي عليه غالبًا ما تتحمل إضافات واسعة في الأعباء غير الضرورية بسبب الهدر وسوء الإدارة، عندها يكون واضحًا لماذا خط التكاليف الفعلية يتجاوز التكاليف اللازمة اجتماعيًا من دون أي مبرر اقتصادي أو اجتماعي.

ثالثا: مشكلات تتعلق بالحوافز

إن موضوع الأجور والتكاليف المعيشية يكاد يكون فقد كل العناصر التي تجعل ارتباطهما المتبادل قويًا، وذلك بفعل توسع حجم الفجوة بينهما .فالعناصر المؤثرة في التكاليف المعيشية تجعل عبئها يسير باتجاه تصاعدي سريع، في الوقت الذي يغيب فيه التأثير الإيجابي في زيادة الأجور، وحتى إذا حصلت هذه الزيادة فهي لا تستجيب إلى التكاليف المعيشية المتزايدة .وقد ظلت المؤشرات المؤثرة في زيادة الأجور محدودة حصرًا بالشهادة العلمية باعتبارها المحدد الرئيس للأجور بصرف النظر عن تكاليف المعيشة.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

رابعا: مشكلات تتعلق بعملية الرقابة

إن شكل الرقابة على الصعيد المؤسسي لا يضمن استخدامًا أكفأ للوسائل التقنية والمالية المتاحة، وهي في الغالب تتعلق بالجانب المالي وليس الاقتصادي، فالمنجز من مشروعات الدولة ظل قياسه يعتمد على أساس الحجم المستقطع من الاعتمادات المخصصة له وليس على أساس ما تم إنجازه فعلا من تلك المشروعات .إن هذا الأسلوب البدائي للرقابة فتح المجال واسعًا لدائرة الهدر والتبذير لفرص إنجاز مثل هذه المشروعات.

المطلب الرابع :أثار سياسة النفقات العامة على الاستثمار العام.

من أدوات السياسة المالية التي لها اثر على الاستثمار سياسة النفقات العامة، حيث تسعى كل دولة من خلال هذه الأداة إلى توفير المناخ المناسب للمستثمر من خلال تمويل الهياكل والبنى التحتية والتي يعجز القطاع الخاص القيام بها، ويمكن أن نقسم مجالات الإنفاق إلى ثلاثة أقسام هي:

1-**الإنفاق على البنية التحتية** :من محفزات القطاع الخاص على الاستثمار كون سياسية الإنفاق العام تتجه نحو تقوية البنية الأساسية[1] ، مما جعل العديد من الدول توسع من عملية الإنفاق على البني التحتية لجذب الاستثمار، عن طريق الإنفاق على توفير وسائل الاتصال ومحطات الإرسال والطرق و الموانى و المطارات .(.. ويترتب عن قيام الدول بالإنفاق على البني الأساسية زيادة فعالية قطاعات النقل بمختلف أنواعها باعتبارها ذات ة أساسية، فمثلا تحسين السكك الحديدية سوف يخفض من نفقات شحن البضائع وفتح فرص الاستثمار الخارجي، فلا يمكن نمو التجارة على المستوى المحلي و الدولي بدون وسائط نقل فعالة.

2-**تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية** :وهي من بين سياسات الإنفاق التي تتبعتها الدول قصد تشجيع الاستثمار الخاص، حيث تكون القروض مشجعة للمستثمر بواسطة سعر فائدة منخفض وخلال مدة طويلة[2] ، ففي ظل اتباع أغلب الدول سياسة إدماج القطاع الخاص في ميدان النشاط المصرفي، فإن الفرق بين أسعار الفائدة الحقيقية وأسعار الفائدة المخفضة على القروض الاستثمارية تقوم الدولة بتسديده لصالح البنوك التي تقوم بعملية الإقراض .يتمثل هذا الفرق الذي تتحمله الدولة في الإنفاق من اجل جذب وتوسيع الاستثمارات، وقد تهدف الدولة من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية إلى رفع القدرة الإنتاجية للمشاريع وزيادة الاستهلاك وتراجع البطالة، حيث نجد أغلب السياسات الاقتصادية الحديثة في الدول النامية تتجه نحو الإنفاق على خفض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية من اجل النمو الاقتصادية.

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق،1997 ، ص395

[2] السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة لمالية في تحقيق التنمية الاقتصادية**، ، **التوزيع العادل للدخول**، دار النهضة العربية،مصر،1993، ص358

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

3-**الإنفاق على البحث والتقدم التكنولوجي :**نتيجة الأثر الايجابي للبحث والتطوير التكنولوجي على زيادة الإنتاج، أصبحت الدول تشجع الابتكار لزيادة فعالية الإمكانيات البشرية والمادية .ويساعد التقدم التكنولوجي على تقدم المشروعات وتخفيض التكاليف الإنتاجية مما يزيد أرباح المشروعات، وبالتالي زيادة الاستثمار[1] ، ويمكن أن يساعد التطور التكنولوجي و التقني في تطوير طرق وأساليب الإنتاج وفي زيادة فرص البيع وزيادة الربح .وبالتالي زيادة الاستثمارات في هذه المشاريع .وتعتبر زيادة الإنفاق على البحث والتكنولوجيا خاصة من أهم عوامل النمو الاقتصادي.

المطلب الخامس: مساهمة الاستثمار العام في تشجيع النمو الاقتصادي

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة المضطردة في الدخل، وبما أن الدخل هو جزء من الإنتاج الكلي وهذا الإنتاج عبارة عن مجموع المنتجات النهائية مضافا إليها المنتجات الوسيطة، فإن هذا الإنتاج عند توزيعه على العوامل التي ساهمت فيه نحصل على الدخل، وعليه فان أي زيادة مستهدفة في الدخل بنسبة معينة لا يمكن أن تتحقق إلا بالزيادة بمعدلات متضاعفة في قيمة الإنتاج الكلي ولكن لا يمكن أن تزيد قيمة هذا الإنتاج الكلي بمعدلات مضاعفة إلا بزيادة قيمة الاستثمار العيني بمعدلات مضاعفة أو المحافظة على الطاقات الإنتاجية الموجودة، ومن هنا ندرك أهمية الاستثمار العيني باعتباره مفتاح الموقف في تحقيق أي معدل سريع للنمو الاقتصادي[2].

لقد تغيرت النظرة نحو الإنفاق العام سواء كان استثماري أو استهلاكي، وتطور دور الدولة ليشمل بالإضافة إلى الحفاظ على الأمن والخدمات الاجتماعية إلى التدخل أيضًا في النشاط الاقتصادي.ويوجد العديد من الآراء التي تعارض هذا التدخل وتقلل من أهميته على اعتبار أن الاستثمار العام أو حتى الاستهلاك العام له آثاره الضارة على أداء النمو الاقتصادي، على أساس مركزية القرار وغياب المنافسة وعدم وجود حافز للربح، مما يجعل إنتاج القطاع العام دائمًا أقل كفاءة من إنتاج القطاع الخاص.وهناك آخرون لا يتفقون مع هذا الرأي على أساس أنه لا يمكن الجزم بكفاءة القطاع الخاص.

وعمومًا فانه يمكن إيجاز مساهمة الاستثمار العام في تشجيع النمو الاقتصادي وذلك من خلال العوامل الآتية:

-توفير رأس المال للمشاريع ذات الطابع الاجتماعي والتي تكون لها أهميتها في المجتمع والاقتصاد في ظل عزوف القطاع الخاص عن القيام بها.

[1] الزعبي هيثم، أبو الزيت حسن، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص69

[2] - حسن عمر، **الاستثمار والعولمة**، ط1 ، القاهرة، دار الكتاب الحديث، ى 2000 ،ص71

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

-عند توزيع الاستثمار العام على العديد من القطاعات فإنه يشجع على طلب القطاعات لبعضها البعض، وبالتالي يخلق حوافز على مزيد من الاستثمار العام والاستثمار الخاص عن طريق خلق وتشجيع الطلب.

-يؤثر الاستثمار العام ايجابيًا على معدل الإنتاجية، والذي يتمثل في زيادة مستوى المهارات الفنية والمعرفة التقنية لدى العاملين في القطاع العام، والتي سرعان ما تنتقل إلى فئات أخرى من قوة العمل وإلى الصناعات الأخرى في القطاع الخاص.

-يعزز الاستثمار العام من فرص النمو في القطاع الخاص من خلال توفيره لمشروعات البنية الأساسية والتي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

خلاصة الفصل الثاني:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لمفهوم الاستثمار، باعتباره العنصر الرئيسي في النظام الاقتصادي، لأن الغرض من الاستثمار تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تختلف من دولة إلى دولة حسب النظام الاقتصادي السائد، هذه الاستثمارات تسودها مخاطر تح ول دون تحقيق العائد المتوقع بالنسبة للمستثمر، تتمثل في مخاطر نظامية وأخرى غير نظامية.

هناك مجموعة من أدوات الاستثمار تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي، وذلك من خلال عدة تصنيفات للاستثمار.

لتحقيق أهداف الاستثمار يتعين على الدولة تهيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمار، ورسم سياسة واضحة للتأثير على الاستثمار من خلال أداة السياسة المالية المتمثلة في سياسة النفقات العامة.

ينحصر اثر النفقات العامة في غالب الدول في الإنفاق على البنى التحتية وخفض أسعار الفائدة على القروض والتطور التكنولوجي.

تعتبر الجزائر من الدول التي تتخذ سياسة الانفاق العام كأداة للتأثير على الاستثمار العام.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

مقدمة الفصل الثالث:

بعدما كان الاقتصاد الجزائري عبارة عن اقتصاد اشتراكي تحول إلى اقتصاد رأسمالي وشهد تحسنَات كثيرة خاصة خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، مما سمح للجزائر ببرمجة مخططات ضخمة كمخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2004/2001 برنامج دعم النمو للفترة 2009/2005 وأيضا برنامج آخر لدعم النمو للفترة 2014/2010 صخرت لهذه الأخيرة موارد مالية معتبرة، ما أسفر عن زيادة الإنفاق العام.

من هذا المنطلق سوف نتطرق الى دراسة لدور سياسة الانفاق العام في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية بدءا بدراسة الجوانب الفنية للنفقات العامة في ميزانية الدولة وتتبع تطورها مع استنباط أهم الأسباب الداعية إلى ذلك خلال ، هذه النقطة تساعد في استنباط أهم نقاط الرشادة من عدمها في توظيف النفقات العامة في إطار الميزانية وبعد ذلك نتطرق لتحليل توجهات السياسة الانفاقية خلال مرحلة التعديل الهيكلي وكذلك مرحلة الانعاش الاقتصادي ودعم النمو وتوطيد النمو، وأخير تقييم سياسة الانفاق العام والاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي، وفق المباحث التالي

- المبحث الأول: السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر
- المبحث الثاني: اعتمادات الانفاق العام المبرمجة وتأثيرها على النمو الاقتصادي

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

المبحث الأول: السياسة الإنفاقية العامة في الجزائر

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

سنحاول هنا تسليط الضوء على السياسة الانفاقية ومعرفة إسهامها في التنمية الاقتصادية وكذلك معرفة مظاهر الفشل ليتأتى وضع سبل العلاج المناسبة وذلك من خلال النقاط التالية.

المطلب الأول: تعريف النفقات العامة وتصنيفها في الجزائر

تمثل النفقات العامة الصورة التي تعكس نشاط الدولة وأداة تحقيق أهدافها وتوجيه اقتصادها وضمان الاستقرار الاقتصادي في البلاد، ويمكن تعريف النفقات بأنها المبالغ المالية التي تصرفها الدولة إشباعا للحاجات العامة وتحقيقا لتدخلها الاقتصادي والاجتماعي في إدارة مجتمعها الإنساني.

إنّ المعايير التي نراها ضرورة موضوعية في الإنفاق العام هنا هو من الوجهة الاقتصادية معيار الشفافية، أو ما يقابله من الوجهة الحقوقية صدق التعامل في النفقة العامة مع السلطة التشريعية، وكذلك الأخذ بعين الاعتبار أنّ المجتمع الذي تتعامل معه هو مجتمع إنساني يفرض الانتباه إلى نظريات العلوم السلوكية والأخلاقية عند مخاطبته باتخاذ القرارات حتى تستطيع الوصول إلى أهدافنا من خلال وجدان الشعب، وهذا ما قصدناه بعبارة المجتمع الإنساني التي تضمنها التعريف المذكور أعلاه.

تقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين: نفقات التسيير، نفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي يحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

أولا: نفقات التسيير

1- تعريفها

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارية، أي أنّ مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أنّ نفقات التسيير تشمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

2- تقسيم نفقات التسيير

حسب المادة 24 من قانون 84-17 تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي[1]:

أ- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

- دين قابل للاستهلاك(اقتراض الدولة).
- الدين الداخلي- ديون عائمة(فوائد سندات الخزينة).
- الدين الخارجي.
- ضمانات(من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).
- نفقات محسومة من الإيرادات(تعويض على منتوجات مختلفة).

ب- تخصيصات السلطة العمومية: تمثل نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسية وغيرها، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج- النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدّات ويضم ما يلي:

- المستخدمين- مرتبات العمل.
- المستخدمين- المنح والمعاشات.
- المستخدمين- النفقات الاجتماعية.
- معدّات تسيير المصالح.
- أشغال الصيانة.
- إعانات التسيير.
- نفقات مختلفة.

د- التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم:

- التدخلات العمومية والإدارية(إعانات للجماعات المحلية).

[1] - أنظر قانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

- النشاط الدولي(مساهمات في الهيئات الدولية).
- النشاط الثقافي والتربوي(منح دراسية).
- النشاط الاقتصادي(إعانات اقتصادية).
- إسهامات اقتصادية(إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية).
- النشاط الاجتماعي(المساعدات والتضامن).
- إسهامات اجتماعية(مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ).

إنّ كل نفقات التسيير المحصورة في الأبواب الأربعة تقسم في قانون المالية في الجدول- 01- الملحق بقانون المالية بالشكل التالي:

- النفقات الخاصة بالباب الثالث والرابع حسب الوزارات، حيث يحدّد قانون المالية المبلغ الإجمالي للاعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية لكل جزء، وفصل حسب طبيعة كل نفقة.

- النفقات الخاصة بالباب الأول والثاني المشتركة بين كل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية النفقات المشتركة بعد تخصيص الاعتمادات الموجهة لكل وزارة كما هو مبيّن في الجدول-01- التالي:

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

الجدول رقم(01): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2014 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	
رئاسة الجمهورية	2.712.507.000
مصالح رئيس الحكومة	955.926.000.000
الدفاع الوطني	540.708.651.000
الداخلية والجماعات المحلية	30.617.909.000
الشؤون الخارجية	72.365.637.000
العدل	87.551.455.000
المالية	41.050.228.000
الطاقة والمناجم	4.452.530.000
الموارد المائية	13.148.714.000
المساهمة وترقية الاستثمارات	233.232.749.000
التجارة	23.801.125.000
الشؤون الدينية والأوقاف	241.274.980.000
المجاهدين	38.922.265.000
وزارة السكن والعمران والمدينة	2.405.141.000
النقل	19.405.864.000
التربية الوطنية	696.810.413.000
الفلاحة والتنمية الريفية	19.449.647.000
الأشغال العمومية	365.946.753.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	25.233.155.000
الثقافة	18.630.359.000
الاتصال	270.742.002.000
التعليم العالي والبحث العلمي	3.680.186.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	277.547.000
العلاقات مع البرلمان	49.491.196.000
التكوين والتعليم المهنيين	274.291.555.000
العمل التشغيل والضمان الاجتماعي	2.323.410.000
الشباب والرياضة	36.791.134.000
السياحةوالصناعة التقليدية	3.007.737.000
المجموع الفرعي	4.243.755.743.000
التكاليف المشتركة	470.696.623.000
المجموع العام	4.714.452.366.000

المصدر: الجدول (01) الملحق بقانون المالية 2014.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

ثانيا: نفقات التجهيز

1- تعريفها

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة(القطاع الصناعي، الفلاحي....الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن.

إنّ نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أنّ هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات.

إنّ تمويل نفقات التجهيز يتم من قبل الخزينة العمومية للدولة بنفقات نهائية كما قد يتم تمويلها بنفقات مؤقتة في شكل قروض وتسبيقات الخزينة أو من البنك أي خلال رخص التمويل.

2- تقسيم نفقات التجهيز

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي وتظهر في الجدول- 02- الملحق بقانون المالية حسب القطاعات وحسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، والتصنيف الذي تعتمد عليه التصنيف الوظيفي الذي يسمح لها بإعطاء وضوحا أكثر تأثير لنشاط الدولة الاستثماري وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

أ- العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين(أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية؛

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

- النفقات الأخرى برأسمال.

ب- القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات(عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أنّ القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج- الفصول والموارد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد حيث نتصور بطريقة أكثر وضوح ودقة وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيثث أنّ كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة. كأن نقول مثلا العملية رقم2423 فهي تشمل على:

- القطاع 2.....الصناعات التحويلية؛
- القطاع الفرعي 24.....التجهيزات؛
- الفصل 242.....الصلب؛
- المادة2423.....التحويلات الأولية للمواد.

ويمكن توضيح تصنيف نفقات التجهيز في الجدول –02- الموالي:

الجدول رقم(02): نموذج لميزانية التجهيز: توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2014 حسب القطاعات.

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	2.972.000	2.820.500
الفلاحة والري.....	229.135.500	203.520.500
دعم الخدمات المنتجة.....	34.455.000	29.347.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية.....	920.347.600	781.640.900
التربية والتكوين.....	231.721.400	243.865.900
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	219.301.600	236.615.000
دعم الحصول على السكن.....	116.384.500	127.536.000
مواضيع مختلفة.....	510.000.000	360.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	65.000.000	65.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.329.317.600**	**2.050.345.900**
دعم النشاط الاقتصادي(تخصيصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	**661.368.310**
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	**130.000.000**	**70.000.000**
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**415.000.000**	**891.368.310**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.744.317.600**	**2.941.714.210**

المصدر: الجدول (02) الملحق بقانون المالية 2014.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

المطلب الثاني: تطور برامج الانفاق العام المخصصة للاستثمار العمومي:

بسبب ارتفاع مداخيل الدولة من جراء ارتفاع أسعار المحروقات كان من أولويات الدولة ترشيد الإنفاق العام بمراعاة الجانب الاجتماعي والنهوض بالنشاط الاقتصادي ، لذا عرفت النفقات العامة تزايدا مستمرا طيلة هذه الفترة منتقلة من 1255.5 %مليار دج من سنة 2000 إلى 5860.7 مليار دج سنة 2010 بنسبة زيادة في المتوسط19

والجدول التالي يوضح تطور نفقات التجهيز.

الجدول رقم (03) تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2000-2010

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نفقات التجهيز	290.2	415.5	509.6	613.7	720.6	750	1347.9	2048	2304.8	2598	3022.9
تطور نفقات التجهيز%	-	43	22	20.4	17.32	4.1	79.7	52	12.4	12.7	16.3

المصدر :الامانة العامة للحكومة ، الجريدة الرسمية الجزائرية للفترة المدروسة.

ولإيضاح تطور هذه الارقام اعتمدنا الشكل التالي:

الشكل –أ- تطور نفقات التجهيز للفترة الممتدة 2000 -2010

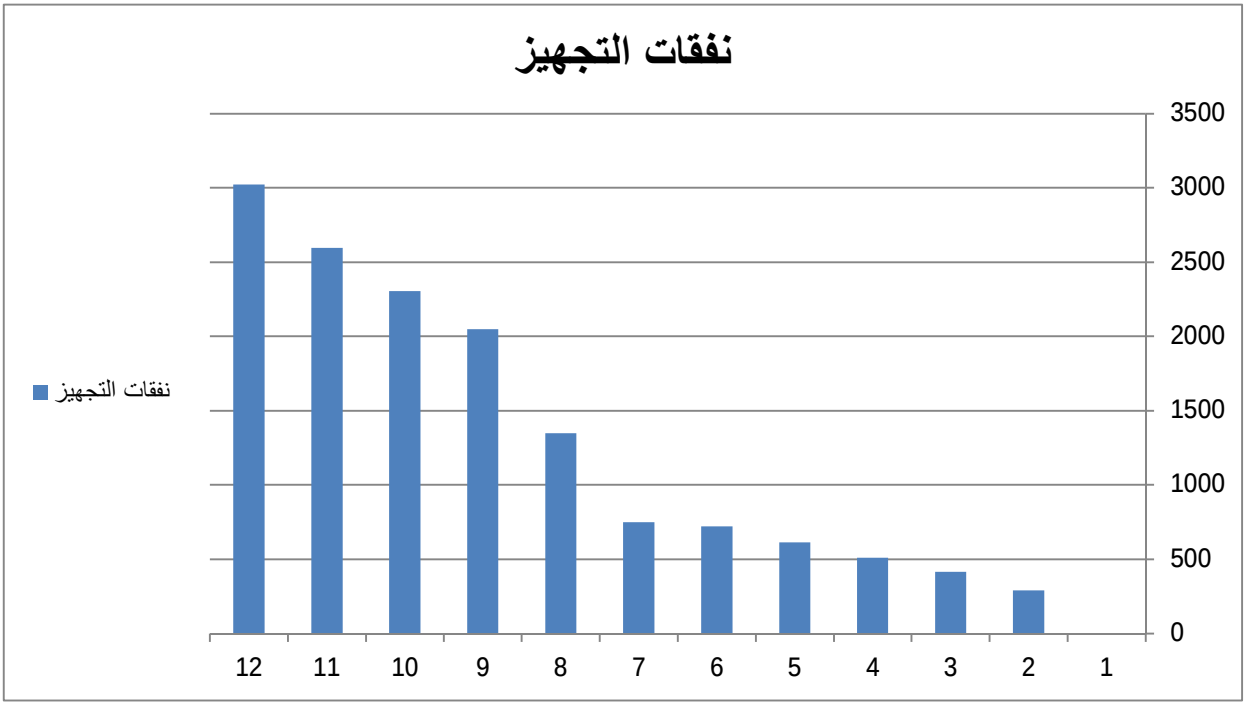

المصدر :من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

من خلال الشكل البياني أعلاه يلاحظ زيادة متواصلة في النفقات الاستثمارية(محل تركيز الدراسة)والتي لم تشهد الجزائر مثلها منذ الاستقلال، حيث وصلت نسبتها في الفترة2010/2001 الى ما يقارب 35% من مجموع النفقات العامة، وذلك راجع للسياسة الاستثمارية المنتهجة في هذه المرحلة والتي سوف نتطرق إليها في العنصر الموالي بالتفصيل.

المبحث الثاني: اعتمادات الانفاق العام المبرمجة وتأثيرها على النمو الاقتصادي

لقد عملت الجزائر على وضع برامج تنموية بحيث تعمل هذه الأخيرة على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة و المساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية[1] ، وتتمثل هذه البرامج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) ،برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، والبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

المطلب الأول: برامج الانفاق العام والاعتمادات المخصصة للاستثمار العام

أولا:برنامج دعم الإنعاش2001-2004

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001 -2004 على المدى القصير والمتوسط يهدف إلى مكافحة الفقر أولا وخلق مناصب الشغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي ثالثا وإحياء الفضاء الإقليمي رابعا، هذا البرنامج يمتد على أربع سنوات وخصص له مبلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7.5 مليار دولار يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني يضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي يكمل دعم الإنعاش الاقتصادي فى إطار برامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرامج الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية.

و يعتمد هذا الدعم خصوصا على:

-رفع الطلب الداخلي و إعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي.

-دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية.

[1]-حاكمي بوحفص،الإصلاحات والنمو الاقتصادي فى شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر ،المغرب ،تونس ،مجلة شمال افريقيا ،ص14

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

-إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية وتقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية[1]

عملت الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي على ضخ ما قيمته 525 مليار دج وزعت كما يتبين الجدول التالي:

الجدول رقم (04) عرض مقومات برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004).

طبيعة الأعمال	رخص البرامج					مجموع رخص البرامج %
	2001	2002	2003	2004	2004/2001	8.6
دعم الاصلاحات	30	15	-	-	-	12.4
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	21.7
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114	40.1
الأشغال الكبرى	93	77.8	37.6	2	210.4	17.2
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	100
المجموع	204.4	185.9	113.2	20.5	525	8.6

المصدر: قانون المالية التكميلي لسنة 2001. الوحدة: المبالغ بمليارات دج

يتضح من الجدول أن الدول أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي حيث خصصت ما مقداره 210.5 مليار دج أي نسبة % 40.1 من مجموع الغلاف والمخصص لهذا البرنامج ثم يليه محو التنمية المحلية بمقدار 114 مليار دج أي نسبة % 21.7 ثم دعم مسار الانتاج ودعم الإصلاحات بقيمة 65.3 مليار دج و45 مليار دج أي بنسبة 12.4 و % 8.6 على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.

ثانيا:برنامج سياسة دعم النمو2005 -2009

خلال الفترة2005 -2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو و كذا برنامجي" الجنوب" و "الهضاب العليا"بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق و السكك الحديدية و تحديثها ،و التخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية و تحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن و الحصول على الرعاية الطبية و التكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية و التعليم العالي و التكوين، و كذا تطوير الخدمات العامة و تحديثها[2] .

[1]- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في25 /2001/04.
[2]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة ،الجزائر،نوفمبر 2008 ،ص13

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

و يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث، وبرنامج الجنوب خصص له مبلغ 4202.7 مليار دج،موزعة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (04): التخصيصات المالية لمشروع دعم النمو:

القطاعات	المبالغ بالملايير من د ج	%
أولا: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها	1,908.5	8.6
ثانيا: برنامج تطوير المنشآت الأساسية منها	150.0	12.4
ثالثا: برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها	10.2	21.7
رابعا: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	4.0	40.1
خامسا: برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50.0	17.2
المجموع	4,202.7	100

المصدر: نشرية صادرة عن الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، أفريل 2005.

إن مثل هذا الغلاف المالي الضخم في اعتقادنا يعبر عن عزم السلطات على كسب رهان الاقلاع الاقتصادي و الرفاهية الاجتماعية ،و يترجم بصدق سياسة دعم النمو.

ثالثا: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التى انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التى كانت متاحة وقت آنذاك و وصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة2004 -2009 الذي تدعم هو الأخر بالبرامج الخاصة التى رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و الجنوب و بذلك بلغت تكلفة جملت عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التى ما تزال قيد الإنجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014 من النفقات 21214 مليار دج) أو ما يعادل 286 مليار دولار (و هو يشمل شقين اثنين هما[1] :

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص فى قطاعات الكك الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ يعادل 130مليار دولار.

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156 مليار دولار.

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد فى 24 ماي 2010

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

يخصص برنامج2010 -2014 أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم فى مختلف أطواره(الابتدائي و الثانوي و الجامعي و التكوين المهني) و التكفل الطبي النوعي و تحسين ظروف السكن و التزويد بالمياه و الموارد الطاقوية ، كما تضاف قطاعات الشبيبة و الرياضة و الاتصال و الشؤون الدينية و التضامن الوطني و المجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التى تأتى امتداد للإنعاش الاقتصادي المباشر فيه منذ عقد عملت الدولة فى إطار البرنامج الخماسي على وضع ما قيمته 8857 مليار دج ذات الصلة بالتنمية البشرية توزعت كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): يبين الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية.

القطاع	الغلاف المالي
السكن	3,709.0
الموارد المائية	2,001.0
التعليم	1,798.0
الصحة	619.0
الشباب والرياضة	380.0
الطاقة كالكهرباء والغاز	350.0
المجموع	8,857.0

المصدر: ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول أكتوبر 2010، ص 48.

يبين الجدول أعلاه بأن قطاعي السكن و التعليم العالي قد أخذت أغلفة مالية عالية بالنسبة للقطاعات الأخرى بحيث ان قطاع التعليم العالي لوحده قد تجاوز 24 مليار دولار للفترة القادمة2010-2014 و يخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص فى قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات تهيئة الإقليم و البيئة ،تحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة و إدارات الضرائب و التجارة و العمل[1] .

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية و الريفية ،ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية و الدعم العمومي للتأهيل م تسيير القروض البنكية ،دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء و تطوير الصناعة البتروكيماوية و تحديث المؤسسات العمومية.

[1] عبد الرحمن تومي ، **الاصلاحات الإقتصادية في الجزائر– واقع وأفاق-**،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر2011 ،ص3 .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

تشجيع إنشاء مناصب الشغل ،مرافقة الاندماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني ،و دعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل.

و على صعيد آخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي و تعميم التعليم و استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كما و فى الموافق العمومية.

المطلب الثاني: تحليل تطور نسبة النمو في القطاعات الاقتصادية بالنظر للاستثمارات المحققة

بهدف عرض النمو العام وكذا نمو القطاعات الاقتصادية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و 2014 سيتم تقسيم هذه الفترة الى ثلاث فترات رئيسية هي :

أولا: الفترة 2000-2004

تتلخص معدلات النمو القطاعية ومعدل النمو العام في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للفترة (1999-2004). الوحدة %

2004	2003	2002	2001	2000	1999	القطاعات
0.9	8.1	3.7	-1.6	4.7	6.1	المحروقات
6.41	17	-1.3	13.2	-5	2.7	الفلاحة
2.6	1.4	2.9	1.1	1.4	1.62	الصناعة
8	5.8	8.2	2.8	4.1	1.4	الاشغال العمومية
7.7	5.7	5.4	3.1	2.6	3.14	الخدمات

source : Ministere des Finances :" La Situation Economique et Financiere".(1999-2004)

من خلال تفحصنا للجدول السابق نستطيع استنتاج النقاط التالية:

-لقد تباينت معدلات النمو في قطاع المحروقات من سنة لأخرى لأنه يرتبط أساسا بأسعار النفط في الأسواق العالمية، مخزون البلد من النفط والغاز، حصة الجزائر من المبيعات في الأسواق الدولية، هذا ما يصَعب علينا ملاحظة أثرر مضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع.

-القطاع الفلاحي:عرف معدلات نمو متباينة بين الإيجاب والسلب، حيث انتقل معدل النمو في هذا القطاع من

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

-5% سنة 2000 الى 13.2% سنة 2001 ثم الى -1.3% سنة 2002 هذا دليل على أن سنتي 2000 و2002 عرفتا نوعا من الجفاف، أما معدلات النمو الموجبة فترجع أساسا إلى تحسن الأحوال الجوية في البلاد ،إذن يمكننا رفض وجود أثرر مضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع.

-من جهته أيضا، عرف القطاع الصناعي معدلات نمو محتشمة تراوحت ما بين 1.1% و 2.9 % كأقصى معدل سنة 2002 وترجع هذه النتائج أساسا الى تقهقر إنتاج القطاع العمومي بسبب منافسة السلع المستوردة خاصة في ميدان الصناعات الغذائية وكذل صناعة النسيج، إذن نرفض هنا أيضا وجود أي أثر لمضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع.

-أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد عرف معدلات نمو فاقت التوقعات بحيث انتقلت من 4.1 % سنة 2000 لتصل إلى حدود 8 % سنة 2004 ، ويمكن تفسير ذلك بكثرة المشاريع الاستثمارية العمومية المندرجة ضمن ميزانية التجهيز لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، كذلك دعم برامج الإسكان ولا ننسى أيضا برنامج إعادة بناء المنشآت والعمارات المتضررة من زلزال 21 ماي 2003 وهذا ما يوضح وجود أثرر لمضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع[1].

-قطاع الخدمات:تميز بارتفاع معدلات النمو المحققة إذ بلغت حدود 7,7 % سنة 2004 وقد صاحب هذا الارتفاع نمو حجم الواردات الذي كان موجها لتغذية نمو القطاعات الأخرى ونخص بالذكر سنة 2003 أين ارتفع استيراد الإسمنت بنسبة 70 %،ما يبرز وجود أثر واضح لمضاعف الإنفاق الحكومي.

وبالتالي فإن السياسة المالية التي انتهجتها الدولة بزيادة الإنفاق العام من أجل الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور ويرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته، فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، هذا ما أدى إلى انعدام أثر المضاعف

[1] شيبي عبد الرحيم،، بطاهر سمير،فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية و قياسية،مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ،مرجع سابق،ص : 48.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

الحكومي في القطاعين الأولين ،مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء الهياكل القاعدية وتزايد واردات السلع، من هنا يجب استغلال هذه الراحة المالية في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط وتحفيز العرض الكلي من خلال رفع قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات بواسطة الاستثمار المنتج وهذا بهدف الخروج من وضعية قوة الموارد وضعف الفعالية وأيضا التخلص من تبعية السياسة المالية والاقتصاد الجزائري ككل لقطاع المحروقات[1] .

ثانيا: الفترة 2005-2009

يمكن إجما معدلات النمو القطاعية ومعدل النمو العام في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): معدل النمو العام ومعدلات النمو القطاعية خلال الفترة (2005-2009) الوحدة %.

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
النمو العام	5.1	2	3	2.4	2.1
الفلاحة	1.9	4.9	5	-5.3	6.2
الصناعة قطاع عمومي	-4.5	-2.2	-3.9	1.9	3.5
الصناعة قطاع خاص	1.7	2.1	3.2	-	2.3
البناء والاشغال العمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	10.2
الخدمات خارج الادارات العامة	6	6.5	6.8	7.8	6.7
خدمات الادارة العامة	3	3.1	6.5	7.4	5.2
المحروقات	5.8	-2.5	-0.9	-2.3	-1.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

بعد تحسن معدلات النمو خلال الفترة السابقة عرفت هذه الاخيرة تراجعا وخصوصا بعد سنة 2007، تزامنا مع تداعيات الأزمة العالمية وتأثيرها في الطلب على البترول حيث انخفضت أسعاره وبالتالي تسجيل قطاع المحروقات لمعدلات نمو سالبة، في حين شهد النمو خارج قطاع المحروقات تحسنا ملحوظا سيما في قطاع البناء والأشغال العمومية إذ فاق معدل النمو المتوسط به 9.57% لمواصلة الدولة تنفيذ برنامجها القاضي بتعديم البنى التحتية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة كالطرقات والري، قطاع الخدمات خاصة منها تلك المقدمة خارج الادارة العمومية نتيجة استثمارات خاصة في هذا القطاع كفروع الاتصالات والسياحة، كما تحسنت مردودية القطاع الفلاحي سنتي 2006 و2007 ليسجل نموا سالبا سنة 2008 بفعل الجفاف ثم عاود الارتفاع بعد ذلك ليبلغ 6.2% عام 2009 بفضل مردود الحبوب تلك السنة، ورغم كل هذا يبقى النمو بالقطاع الصناعي غير كافي خاصة

[1] نفس المرجع أعلاه ،ص :48.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

العمومي منه اذ تجاوزت معدلات النمو بالقطاع الخاص تلك المسجلة بالقطاع العام الا انها تعتبر غير كافية مقارنة بالآليات والتحفيزات التي طبقت قصد دعم انتاجية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وترقيت الاستثمار.

ثالثا: الفترة الممتدة بين 2010-2012

تنتمي إلى المرحلة التي تضم برنامج الإنعاش الخماسي2010-2014 من خلال الجدول نلاحظ أن هذه الفترة تميزت بمعدلات نمو بسيطة نسبيا حيث وصلت أقصى معدل لها عام 2010 قدرت ب 3.3% نتيجة برنامج الانتعاش الخماسي2010 -2014 ، في قطاع الصناعة خارج المحروقات خاصة سنة 2012 أين بلغ 4.3% أوفي القطاع الفلاحي سيما سنة 2011 بلغ 8.5%، في الوقت الذي حافظ فيه النمو خارج قطاع المحروقات على مستوايته المعهودة تماما كما حدث مع قطاع الخدمات حيث تراوحت معدلات النمو بهذا الاخير بين 6.8 و7.1% فضلا عن قطاع البناء والأشغال العمومية، غير أن النمو بقطاع المحروقات تراجع قليلا.

المطلب الثالث: تقييم برامج الانفاق العام وسياسة الاستثمارات العمومية على النمو الاقتصادي

ساهمت برامج الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2012 في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر ب 6%، اذ ساهم مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو في إعادة بعث النشاط الاقتصادي، لكن ذلك لم يخلو من العديد من السلبيات و التي كان لها الأثر الكبير في الحد من اثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي المحقق بالنظر الى قيمتها، ويمكن ابراز اهم الايجابيات والسلبيات حول برامج الانفاق العام في الجزائر كمايلي:

1- ساهم مخطط دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 في تحقيق متوسط معدل نمو قدر ب 5.5% خارج قطاع المحروقات و 4.8% كمتوسط معدل نمو للناتج المحلي الحقيقي بعد أن كان لا يتجاوز 3.2% خلال الفترة 1995-2000، وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي ولده مخطط دعم الانعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيقه، في حين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر ب 6.6% خلال الفترة 2005-2009 أي بنسبة اكبر مما حقق خلال الفترة 2004/2001 من قبل مخطط دعم الانعاش الاقتصادي، وهذا ما يؤكد على استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الانفاق العام.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

2- شهد تطبيق برامج الانفاق العام في الجزائر عدة نقائص وعيوب فيما يخص عدم احترام مواعيد وآجال تنفيذ المشاريع المقترحة، اضافة الى ارتفاع حجم التكاليف بشكل اكبر مما قد خصص لها في الميزانية الاولية، وهذا ما يدل على غياب الرشادة في الانفاق العام وسوء التسيير والتنفيذ، حيث ان تنفيذ تلك البرامج والمشاريع لم يكن قائما على مبدأ تحليل التكاليف والايرادات، مما أدى الى تبذير الموارد المالية بشكل اثر سلبا على فعالية الانفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

3- هشاشة نظام الاستثمارات العامة في الجزائر والذي يتميز ب:

- سوء اختيار نوعية المشاريع
- ارتفاع تكاليف المشاريع
- ضعف الدراسات التقنية للمشروعات
- ضعف الأطر الرقابية، المؤسساتية والتنظيمية
- التفاوت في تغطية مناطق وجهات الوطن
- غياب التنسيق بين المصالح والجهات المكلفة بتنفيذ المشاريع بسبب تعدد المسؤولين على تنفيذها
- الاستناد الى طريقة تنفيذ المشاريع "مشروع بمشروع" والتي تؤدي في الغالب الى سوء التسيير وتبذير الموارد.

حيث تميزت استثمارات قطاع خارج المحروقات بنوع من الاستقرار والثبات، اذ بلغ معامل الاختلاف لها خلال الفترة 2001-2004 حوالي 0.27 مقارنة باستثمارات قطاع المحروقات التي تميزت بديناميكية اعلى ببلوغ معامل اختلاف لها 0.44 وذلك يشير الى حد كبير الى سبب ارتفاع معدلات النو في قطاع المحروقات عنها في قطاع خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2004، أما استثمارات القطاع العام فتميزت بنوع من الثبات والاستقرار خلال الفترة المعنية ببلوغ معامل الاختلاف لها 0.53 مقارنة لاستثمارات القطاع الخاص التي تميزت على العموم بالثبات بمعامل اختلاف قدر ب 0.18 [1]، وذلك ما يفسر من جهة تعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي بالجزائر ومن جهة اخرى عدم وجود مناخ استثماري محفز للقطاع الخاص.

[1]- World bank : op-cit , p25.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

وقد قدرت مهلة التأخير الزمني لأثر الاستثمارات العامة في الجزائر على النمو الاقتصادي بسنة واحدة، ومن ثم فان معامل راس المال الحدي الذي يقيس مدى كفاءة الاستثمارات هو عبارة عن حاصل قسمة التغيير في الاستثمار خلال الفترة t على النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة t+1 وقد قدر معامل راس المال الحدي في الجزائر للفترة 2001-2004 حوالي 4.7 وهو معدل منخفض مقارنة بما قد سجل خلال الفترة 1996-1999 و المقدر ب 9.5، كما قدر معامل راس المال الحدي في قطاع خارج المحروقات خلال الفترة 2001-2004 ب 4.9 وهو أقل مما قد قدر خلال الفترة 1996-1999 أين سجل ما قيمته 9.1[1]، وهذا ما يدل على تحسن الكفاءة الاقتصادية في الفترة 2001-2004 مقارنة بالفترة السابقة لها.

ويرجع انخفاض معامل راس المال الحدي خلال الفترة 2001-2004 الى تحسين المحيط الاستثماري بالدرجة الأولى مقارنة بما كان عليه في الفترات السابقة، اذ ان عودة الاستقرار السياسي سمح بانتعاش النشاط الاقتصادي وخلق المزيد من الفرص الاستثمارية، وهذا ما مكن من استغلال اكبر للموارد وبشكل أكفأ خاصة مع بداية الاصلاحات في القوانين والتنظيمات وكذا في كل من قطاعي النقل والاتصالات.

4- إن أثر برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي يكون حسب الفكر الكينزي نتيجة استجابة جانب العرض على الطلب المتزايد والمتولد عن تلك البرامج الانفاقية العامة، حيث أن الهدف منها بالأساس هو انتعاش نشاط الجهاز الانتاجي نتيجة الطلب الكلي الذي يعد انخفاضه أهم سبب للركود الاقتصادي، لكن مشكلة الاقتصاد الجزائري بالأساس ليس مشكلة نقص في الطلب الكلي بقدر ما هي مشكلة ضعف الجهاز الانتاجي وعدم كفاءته، وبالتالي فإن تطبيق مخطط دعم الانعاش الاقتصادي أو البرنامج التكميلي لدعم النمو لن يؤثر بالشكل اللازم على النمو الاقتصادي لان تلك الزيادة في الطلب الكلي المتولدة عن كلا البرنامجين تم تلبيتها عن طريق الواردات، اذ ارتفعت خلال الفترة 2001-2008 بحوالي 300% وهو ما يبرز حجم الطلب المتسرب الى خارج الاقتصاد المحلي نتيجة عدم كفاءة وقلة مرونة الجهاز الانتاجي في الجزائر، وهذا ما أدى الى ضعف تأثير برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي بالنظر الى قيمتها المالية المرتفعة.

5- إن استهداف التأثير الايجابي لأي سياسة اقتصادية كانت يتطلب بالأساس وضعف أهداف معينة واستراتيجيات محددة المعالم والأسس وفق أولويات قطاعية معينة يمليها الوضع الاقتصادي الراهن،

[1]- Ibid :p25.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

لكن تطبيق برامج الانفاق العام في الجزائر شهد استهداف مجموعة من الأهداف المتعددة بشكل اثر على تخصيص وتوزيع الموارد بين القطاعات، ومن ثم على فعاليتها في تحقيق ما هو مطلوب، اذ أن غياب استراتيجيات واضحة وكذا غياب أجهزة مؤهلة لوضع الدراسات التقنية وفي تنفيذ ومراقبة البرامج والمشاريع أدى الى ضعف فعالية هذه البرامج على النشاط الاقتصادي وطغى عليها سوء التسيير وهدر الأموال العمومية.

6- تباطؤ مسار الاصلاحات الاقتصادية خلال فترات تطبيق البرامج، اذ أن حرص الدولة على تطبيق برامج الانفاق العام والتي تركزت في معظمها في شكل استثمارات عامة، لم يرافقه نفس الحرص على تنفيذ عديد الاصلاحات سواء كانت في القطاع الضريبي، البنكي والقانوني، وهو ما خلق نوعا من عدم القدرة على التكييف مع المتغيرات الدولية وعدم الفعالية للبرامج المقترح تنفيذها، اذ كان من المفروض تسريع وتيرة تطبيق الاصلاحات الاقتصادية بشكل يوازي أو يفوق وتيرة تطبيق المشاريع والبرامج المتعددة قصد ضمان فعالية اكبر لهذه البرامج في التأثير على النشاط الاقتصادي، ومن ثم فتح المجال أمام مزيد من البرامج في ظل أجهزة ادارية، قانونية ومالية حديثة، بدل البدء في اصلاح قطاع ما وتنفيذ برامج خاصة بقطاعات أخرى، ثم البدء في اصلاح قطاع ما وتنفيذ برامج أخرى وهي سياسة عشوائية لن تؤدي الى اي نتيجة تذكر.

7- بشكل عام فان الانفاق العام المتزايد في الجزائر لم يؤثر بشكل سلبي على نشاط القطاع الخاص سواء من ناحية الاستهلاك أو الاستثمار، ذلك يعود من جهة الى قلة الوعي المصرفي لدى الأفراد وغياب سوق مالي نشط لذلك فان زيادة دخول الأفراد توجه الى الاستهلاك وليس الى استثمارها في السوق المالي في شكل أوراق مالية، كما أن تمويل الانفاق العام كان عن طريق تراكم الادخار الوطني وليس عن طريق الاقتراض الذي يدفع الى رفع معدلات الفائدة وخفض الاستثمار الخاص.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

خاتمة الفصل الثالث:

إن السياسة المالية المتمثلة في سياسة الانفاق العام المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة المدروسة هي سياسة مالية توسعية بحتة تم فيها انفاق ملايير الدولارات ،حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني و تحريك الآلة الإنتاجية ، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على خلق القيمة المضافة ،بل جل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية والمعيشية للسكان وخلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا باعتباره يمثل الحلقة المكملة لنشاط القطاع الخاص، اذ لم يعد الجدل قائما في الوقت الحالي حول مدى جدوى تدخل الدولة في سير الحياة الاقتصادية من عدمه، بقدر ما يدور حول حجم هذا التدخل والمجالات التي يشملها، ويعتبر الانفاق العام الشكل الرئيسي لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي، وهو يبرز كسمة غالبة في اقتصاديات دول العالم بحكم انه يعنى بالجانبين الاقتصادي والاجتماعي معا.

وتلعب السياسة المالية من خلال سياسة الانفاق العام دورا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي، هذا الأخير يعتبر هدف أي سياسة اقتصادية كانت، بحكم أنه يعبر عن درجة تطور النشاط الاقتصادي ومن ثم فهو يشير على العموم الى جملة من المؤشرات التي تعكس من خلاله، وتبرز أهمية سياسة الانفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال كونه مكونا هاما للطلب الكلي على اساس "الطلب يخلق العرض".

وبعد تقديم هذه الدراسة تم التوصل الى مجموعة نتائج منها ما هو متعلق بالجانب النظري للموضوع ومنها ما هو متعلق بالجانب التطبيقي الذي يخص برامج الانفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 2001-2014، كما تم اختبار الفرضيات الموضوعة مسبقا للاجابة على الاشكالية المطروحة والاسئلة الفرعية، كما نشير الى جملة من الاقتراحات والتوصيات والتي تأتي بناء على النتائج والنقائص والاختلالات التي جاء بها كل من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو،البرنامج الخماسي للتنمية، وفي الأخير نأتي الى ابراز الآفاق المكملة لموضوع هذه الدراسة.

نتائج الدراسة:

أ-النتائج النظرية:

تم التوصل في إطار الجانب النظري لهذه الدراسة الى جملة من النتائج والاستنتاجات جاءت كما يلي:

1-تطور دولة الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة الى زيادة حجم الانفاق العام.

2-لا يوجد هناك حد معين لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك بسبب اختلاف ظروف وخصائص كل دولة سواء من ناحية نظامها الاقتصادي، أو من ناحية الوضع الاقتصادي السائد، حيث يمكن القول أن حدود تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تمليها نتائج هذا التدخل من ايجابيات وسلبيات، دون الجزم المطلق بحد معين يتوقف عليه تدخل الدولة في الاقتصاد.

3-تتجلى أهمية الانفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص، أو بين السلع الانتاجية والسلع الاستهلاكية، وذلك يعتبر جد ضروري بناء

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

على عدم فعالية آلية السوق في عملية تخصيص الموارد بشكل أكفأ، كما تبرز أيضا أهميته من الناحية الاقتصادية في كونه عاملا مهما في دعم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة، أما من الناحية الاجتماعية فإن الانفاق العام في شكل تحويلات حكومية واعانات اجتماعية يعتبر أداة هامة في توزيع الدخول، ومن ثم فهو يجنب من توسع الهوة بين الطبقات الاجتماعية والمحافظة بالخصوص على تواجد الطبقة المتوسطة بشكل رئيسي انطلاقا من كومها المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي.

4-يبقى الناتج الداخلي الخام مؤشرا غير كاف للتعبير عن حجم النشاط الاقتصادي السائد خاصة في الدول النامية، أين تغيب فيها الاحصائيات والبيانات الدقيقة، وكذا بالأساس الى ضعف أجهزتها الرقابية في الحد من تنامي نشاط السوق الموازي الذي يشكل نسبة جد هامة من اقتصاديات هذه الدول.

5-يعتبر الانفاق العام على الاستثمارات العامة في شكل بنى تحتية وهيكلية قاعدية الأكثر تأثيرا على النمو الاقتصادي بشكل ايجابي سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث أنها تؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي كونها تؤدي الى زيادة حجم التشغيل وتوليد دخول جديدة في الاقتصاد المحلي تساهم في زيادة الطلب الكلي ورفع حجم الناتج المحلي، كما أنها تؤثر بشكل غير مباشر كونها تساهم في تحسين إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيلها لحركة السلع والخدمات وعوامل الانتاج، شرط أن تكون تلك الاستثمارات العامة لحاجة الاقتصاد لها وليس من أجل الانفاق فيها وفقط لأن ذلك سوف يعتبر تبذيرا للأموال ويحد من تأثيرها غير المباشر على النمو الاقتصادي.

ب-النتائج التطبيقية:

في إطار الجانب التطبيقي وما يتعلق بكل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، المخطط الخماسي للتنمية وأثرها على النمو الاقتصادي، تم التوصل الى جملة من النتائج واستخلصت عديد الاستنتاجات كمايلي:

1-غياب استراتيجية قطاعية واضحة وفق أولويات قطاعية حسب ما يمليه الواقع الاقتصادي.

2- غياب الرشادة في الانفاق العام، حيث نجد في الغالب أن عددا من البرامج والمشاريع تجاوزت تكاليفها ما قد خصص لها في ميزانيتها الأولية، وهذا بسبب ضعف الدراسات التقنية وسوء اختيار نوعية البرامج والمشاريع.

3-عدم كفاءة الجهاز الانتاجي وانخفاض مرونته لتغيرات الطلب الكلي المتزايد نتيجة كل من مخططات دعم الانعاش الاقتصادي.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

4-مساهمة سياسة الانفاق العام التوسعية في الجزائر في عودة الانتعاش للنشاط الاقتصادي في الجزائر مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق هذه البرامج، في حين أنه ومقارنة بما تم إنفاقه من موارد مالية فإن أثرها على النمو الاقتصادي يعتبر محدودا.

5- التأثير الاجابي لكلا من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والمخطط الخماسي للتنمية على كل من قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، وذلك راجع الى المخصصات الكبيرة لتي أولاها كلا من برامج الانفاق العام لقطاع البناء والأشغال العمومية فيما يخص إنشاء وتطوير البنى التحتية والهياكل القاعدية، وهو ما يعكس بالإيجاب على قطاع الخدمات من ناحية النقل، الاتصالات والتجارة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى:

ان العيش في رفاهية والمحافظة على معدلات النمو الاقتصادي، يتطلب من الدولة الانفاق حسب الموارد المالية المتوفرة لديها وليس على اساس حاجات المجتمع، فبتالي يؤدي بها الى المزيد من الاقتراض ثم تصبح على الدولة ديون عالية جدا بحيث يصعب عليها أن تسددها.

الفرضية الثانية:

ولعل أهم ما يدل على صحة الفرضية هو معدلات النمو المقبولة التي تحققت خلال فترات برامج الاستثمارات العمومية والتي كانت موجبة في كل السنوات .

الفرضية الثالثة:

إن أثار برامج الاستثمارات العمومية والإصلاحات الاقتصادية، المعتمدة في الجزائر منذ عام 2001 وحتى الوقت الحاضر وبعد مرور أكثر من 10 سنوات على بدايتها، تبين أن هذه البرامج لعبت دورا حاسما في تحقيق نتائج ايجابية، إذ يمكن القول بأنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات الاقتصادية، وهذا شيء طبيعي نظرا لسياسة الإنفاق التوسعية المعتمدة سواء في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي أو دعم النمو وحتى برنامج توطيده.

التوصيات والاقتراحات:

بعد النقائص والاختلالات المسجلة من خلال برامج الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، نقترح في هذا الاطار جملة من التوصيات و الاقتراحات في سبيل تفعيل أثر برامج الانفاق العام على النمو الاقتصادي كمايلي:

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

1-ترشيد الانفاق العام: وذلك يكون بالاستناد الى تحليل التكاليف والايرادات في انجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيئات والمصالح المكلفة بالاقرار والتنفيذ، وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية لها.

2-وضع استراتيجيات قطاعية واضحة الأهداف وفق الأولويات التي يقتضيها كل قطاع.

3-العمل على توجيه نفقات التجهيز نحو الاستثمار في البنية التحتية، مما يوفر مناصب عمل ظرفية، بالاضافة الى توفير البيئة المناسبة لنمو القطاع الخاص، الذي يعول عليه كثيرا في زيادة التشغيل.

4- العمل على الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال ادارة المال بما يحقق أهم الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، وفق آليات ذات فعالية عالية.

آفاق الدراسة:

انطلاقا مما سبق من نتائج تخص برامج الانفاق العام، وكذا التوصيات والاقتراحات التي تصب في إطار معالجة النقائص والاختلالات الملاحظة على مستوى برامج الانفاق العام بالخصوص، فإنه ولتكملة موضوع هذه الدراسة، فإننا نقترح دراسة الاصلاحات الاقتصادية المطبقة والجاري تطبيقها تماشيا مع مواصلة الجزائر لسياسة الانفاق العام التوسعية في شكل البرنامج الخماسي 2015-2019، وذلك قصد تفعيل أثر هذه البرامج على النمو الاقتصادي، خاصة ما تعلق الأمر منها بتطوير قوانين الاستثمار وآليات التمويل ونظام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

I- قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- إبراهيم علي عبد الله أنور العجارمة، "مبادئ المالية العامة"، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 .

2- أبو إسماعيل، فؤاد، "إصلاح وتطوير مؤسسات المنافع العامة"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1999.

3- احمد زكريا صيام، "مبادئ الاستثمار"، ط 2، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003.

4- أسامة محمد باخشل، "مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي"، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، 1999.

5- اعاد حمود القيسي،"المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2008

6- أعاد علي حمود، "المالية والتشريع المالي"،كلية القانون بين الحكمة، جامعة بغداد، بدون سنة النشر.

7- آل شيب دريد كامل، "الاستثمار والتحليل للاستثماري"، الطبعة العربية، الأردن عمان، دار اليازوري العلمية للنشر. والتوزيع، 2009 .

8- السيد عطيه عبد الواحد، "دور السياسة لمالية في تحقيق التنمية الاقتصادية"، التوزيع العادل للدخول، دار النهضة العربية،مصر،1993.

9- الشراح، رمضان و حسن، محروس، "الاستثمار- النظرية والتطبيق"،ذات السلاسل للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

10- الطاهر، عبد الله، "مقدمة في اقتصاديات المالية العامة"، جامعة الملك سعود 1984.

11- بوتين محمد، "المحاسبة العامة للمؤسسات" دراسة موضوعية بأمثلة ومرفقة بتمارين ومسائل محلولة، طبقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

12- حامد عبد المجيد دراز، "مبادئ المالية العامة"، دار صفاء للنشر، عمان، 1999

13- حسين عمر، "الاستثمار والعولمة"،ط 1، القاهرة، دار الكتاب الحديث.

14- حيدر حردان طاهر، "مبادئ الاستثمار"،ط 1، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع والطباعة، 1997 .

15- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، ط 3، دار وائل للنشر، عمان،

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

.2007

16- زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار المالي والحقيقي"، ط 2، عمان، دار وائل للطباعة وللنشر، 2002 .

17- سعد الدين، محمد، "دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي:نظرة عامه ومستقبلية"، المستقبل العربي، 1989.

18- سعيد على العبيدي،" اقتصاديات المالية العامة" دار دجلة ناشرون و موزعون، الطبعة الأولى، 2011.

19- سلمان مصطفى، حسام داود، "مبادئ الاقتصاد الكلي"،ط 1، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2000.

20- سوزي عدلي ناشد، "الوجيز في المالية العامة"، الدار الجامعية الحديثة للنشر، الإسكندرية، 2000.

21- صقر عمر،" العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة"، الإسكندرية، دار الجامعة، 2002-2003.

22- صلاح نجيب العمر، "اقتصاديات المالية العامة"، جامعة بغداد، مطبعة العاني، 1982.

23- عادل أحمد حشيش، "اقتصاديات المالية العامة"، مؤسسة الثقافة الجامعية،3 198.

24- عبد الرحمن تومي ، "الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر –واقع وأفاق-"،دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر 2011.

25- عبد المطلب عبد الحميد، "اقتصاديات المالية العامة"، الدار الجامعية، القاهرة، 2005 .

26- عبد المطلب عبد المجيد، "السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي"، القاهرة، مكتبة زهراء الشرق، 1997.

27- علي كنعان، "اقتصاديات المال والسياسيين المالية والنقدية"، دار المعارف، سوريا، بدون سنة النشر.

28- علي لطفي، "المالية العامة، دراسة تحليلية"، مكتبة عين شمس، مصر، 1995

29- فوزت فرحات، "المالية العامة والاقتصاد المالي"، منشورات الحلبي، بيروت، 2003 .

30- مجدي شهاب، "أصول الاقتصاد العام"، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،4 200.

31- مجدي محمود شهاب، ، "الاقتصاد المالي"، الدار الجامعية، بيروت، 1988.

32- محمد الصغير بعلي، يسري ابو العلا،"المالية العامة"، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2003 .

33- محمد حلمي مراد، "مالية الدولة"، كتب دار المعرفة.

34- محمد سعيد فرهود، "علم المالية العامة مع دارسة تطبيقية" من المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، 1983.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

35- محمد شاكر عصفور، "أصول الموازنة العامة" ،دار المسيرة،عمان، 2008.

36- محمود حسن الوأد، كاظم جاسم العيساوي، "الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي"،ط 1، عمان، دار المسير للنشر. والتوزيع والطباعة، 2007.

37- مروان شموط، كنجو عبود كنجو، "أسس الاستثمار"، ب ط، القاهرة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، 2008.

38- مطر محمد، "إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العملية"، ط 2،الأردن عمان، دار وائل للنشر والتوزيع،. 2004

39- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، "المدخل الحديث في المالية العامة"، دار المناهج، عمان، 2005 .

40- هوشيار معروف، "الاستثمار والأسواق المالية"، ط 1، عمان، دار صفا للنشر والتوزيع، 2003.

ب- الرسائل والأطروحات:

1-سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة بعض دول المغرب العربي، رسالة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات،2010-2011.

ج- المجلات والموسوعات:

1-محمد الدليمي،" **اتجاهات الإنفاق العام**"، مجلة آفاق اقتصادية ، المجلد 24 ،العدد 94 ، الإمارات العربية ، 2003

2-شيبي عبد الرحيم،، بطاهر سمير،فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقاربة تحليلية و قياسية،مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية .

3-حاكمي بوحفص، الإصلاحات والنمو الاقتصادي فى شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر ،المغرب ،تونس ،مجلة شمال افريقيا .

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

د- التقارير:

1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،تقرير حول تنفيذ العمل الوطني في مجال الحكومة ،الجزائر، نوفمبر2008.

هـ- القوانين والمراسيم:

1-بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في25 /2001./04

2- بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد فى 24 ماي 2010.

3-قانون 84-17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

II- باللغة الأجنبية:

A-LIVRES :

1-ANAS BENSSALAH ZERMRANI, "les finances publique au maroc", politique financiere et droit budgétaire,l'Harmattan,

Paris, 1998.

2-Boughba Abd Ellah, Analyse et évaluation de projet, Ed Berti, 1998.

3-Luc Saïdj, Finances Publiques, Dalloz, 3e édition, Paris, 2000.

B-RAPPORTS, ARTICLES ET PERIODIQUES:

1-World bank : world Bank : a public expenditure review, report n° 36270,vol 1 ,2007

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com

http://siteresources_worldbank_org/INTALGERIA/Resources/ALGERIAPER_ENG_Volume_I_pdf (reviewed on 10/01/2010.

Pdf créé avec la version d'essai pdfFactory Pro www.pdffactory.com